الشركة العامة للصوامع والتخزين
مكتب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

السيد الأستاذ المحاسب / أشرف محمد سعد

وكيل أول الوزارة

القائم بأعمال مدير إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمخابز

الجهاز المركزي للمحاسبات

تحية طيبة وبعد،،

بالإشارة إلى كتاب سيادتكم رقم ٢٤٣ المؤرخ ٢٠٢١/١١/٢٣ والمرفق به تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية المعدلة في ٢٠٢١/٦/٣٠ .

أتشرف أن أرفق لسيادتكم رد الشركة على تقرير مراقب الحسابات المشار إليه اعلاه .

رجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باللازم .

وتفضلوا بقبول وافر التحية والاحترام،،

الرئيس التنفيذى

مهندس/ كمال عبد الحميد هاشم

تحريرا في: /٢٠٢١/١٢

١ ميدان السواح – سراى القبة – القاهرة
1 El Sawwah Square, Saray El Kobba - Cairo
تليفون : ٢٢٨٤٥٥٨٨ – ٢٢٨٣٤٥٣٣ – فاكس : ٢٢٨٤٥٥٦٠
Tel. 22845588 – 22834533 — Fax : 22845560
www.gcss@gcss-egypt.com - E-mail:- h.office@gcss-egypt.com

رد الشـــــركة
على تقرير مراقب الحسابات
(إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمخابز بالجهاز المركزى للمحاسبات)
عن القوائم المالية فى ٢٠٢١/٦/٣٠ م

الملاحظـــــة	الـــــرد
- لم يتم أخلاء مسئولية رئيس وأعضاء مجلس الادارة لحين أنتهاء نيابة الاموال العامة من التحقيقات بشأن فساد القمح المحلى موسم ٢٠١٦ وذلك ضمن قرارات الجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٠، كما تم إرجاء إبراء ذمة ومسئولية رئيس وأعضاء مجلس الادارة الاسبق لحين الانتهاء من التحقيقات وما سوف تسفر عنه من نتائج حيث قررت الجمعية العامة العادية للشركة رقم (٥) بتاريخ ٢٠١٦/٤/٩ الموافقة علي توصية اللجنة القانونية المشكلة بقرار السيد رئيس الجمعية العامة للشركة العامة للصوامع والتخزين رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٥ وذلك فيما انتهت إليه بتقريرها المعروض علي الجمعية العامة بإحالة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة إلي نيابة الأموال العامة للتحقيق معهم في المخالفات الواردة تفصيلاً بتقريرها وكذا إحالة ما جاء بمذكرة النيابة الادارية في القضية رقم ٤١٧ لسنة ٢٠١٥ تموين وكهرباء الي نيابة الاموال العامة وذلك لأعمال شئونها فيما تضمنته الاوراق من جرائم جنائية. **يتعين موافاتنا بما تسفر عنه التحقيقات من نتائج واخطار ادارة المخالفات المالية بالجهاز المركزي للمحاسبات طبقاً لقانون الجهاز رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته.**	مازالت تحقيقات نيابة الأموال العامة والمحاكم المختصة مستمرة فى موضوع القمح المحلى موسم ٢٠١٦ وصدر قرار الجمعية العامة بجلستها فى ٢٠١٦/١٢/١٠ بعدم إخلاء مسئولية مجلس الإدارة لحين الإنتهاء من التحقيقات ٠ وبالنسبة لمجلس الإدارة الأسبق فمازالت التحقيقات مستمرة فى القضية رقم ٨ لسنة ٢٠١٦ عرائض أموال عامة التى تخص المجلس الأسبق والمحالة إلى النيابة العامة بناء على قرار الجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠١٦/٤/٩ وسوف نوافيكم بنتيجة التحقيقات بعد الإنتهاء منها ٠
- بلغ ما امكن حصره من الكميات التى رفضت مديرية التموين والتجارة الداخلية ادارة الرقابة وصيانة الحبوب بالإسكندرية اعتماد نوالين النقل الخاصة بها بسيارات الشركة والمطابقة عليها والواردة لصومعة العامرية لكمية ٢٨٠٠ طن قمح محلى موسم ٢٠١٦ الواردة من شونة ابو زهرة والتى تم نقلها بسيارات الشركة واستخدمها فى تجارب التشغيل للصومعة لعدم وجود المستندات اللازمة لإجراء المطابقة علي النوالين المذكورة حيث لا يوجد سجل لتلك الكميات وغير مدونة بالصومعة فضلاً عن عدم وجود البطاقات المخزنية لها وقد سبق إفادة المسئولين بالقطاع ان المستندات المتعلقة بإدارة التسوية والنقليات تم بيعها	تم إحالة الموضوع إلى القطاع القانونى بالشركة للتحقيق حيث تم توقيع جزاء على المتسبب علي أن يتم اتخاذ اللازم لصرف قيمة النولون من هيئة السلع التموينية وفي حالة عدم صرفه يتحمل المتسبب بمبلغ النولون وسيتم خصم المبلغ من المتسبب فى حالة عدم تحصيله من هيئة السلع التموينية ٠

ضمن مزاد لأوراق الدشت بمخزن إستانلى بتاريخ ٢٠١٧/٩/٩ وقد تم إجراء التحقيق رقم ١ لسنة ٢٠٢٠ بمجازاة المسئول علي أن يتم اتخاذ اللازم لصرف قيمة تلك المستحقات وفي حالة عدم صرفها يتحمل المتسبب الثابت أدانته بالتحقيق الأمر الذي وافق عليها مجلس إدارة الشركة بموجب القرار رقم ٦٥ /٢٠٢٠ الجلسة الخامسة بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٥. **نوصي بموافاتنا بما إنتهي إليه الأمر وما تم اتخاذه بهذا الشأن من إجراءات حفاظا علي أموال الشركة .**	
-تم جرد الأصول الثابتة فى ٢٠٢١/٦/٣٠ والبالغ صافي قيمتها نحو ١٥٣,٠٠٤ مليون جنيه بعد خصم مجمع الإهلاك البالغ نحو ٥٨٣,١٨٦ مليون جنيه بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها وتحت اشرافنا الإختبارى فى حود الإمكانات المتاحة ، وتمت مطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة كما تم حساب الإهلاك وفقاً للقواعد والمعدلات المتبعة في العام السابق وقد تبين بشأنها ما يلي: *ما زالت سجلات الأصول الثابتة ببعض قطاعات الشركة تتضمن بعض مساحات الأراضى غير مطابقة للمساحات الواردة بعقود الملكية المسجلة ووجود بعض الفروق بينهما وذلك رغم تكرار قرارات وتوصيات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة بدراسة تلك الفروق بين المساحات المدرجة بسجل الأصول الثابتة ومساحتها بالعقود وإتخاذ ما يلزم بشأنها من إجراءات. **يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ توصيات وقرارات الجمعية العامة للشركة وإتخاذ ما يلزم بشأنها إحكاماً للرقابة على أصول الشركة .**	بالنسبة لتضمين سجلات الأصول بعض مساحات الأراضى غير مطابقة للمساحات بعقود الملكية المسجلة ووجود بعض الفروق بينهما فجميع مساحات الأراضى فى حيازة الشركة وبدون اى منازعات على الملكية وهذه الفروق عبارة عن مساحات زائدة عن المساحات المسجلة بعقود الملكية ولا يوجد طلبات لاى جهات خارجية بشأن هذه المساحات وسيتم إتخاذ اللازم فى حالة ورود اى طلبات للشركة .
-ما زالت الشركة تمسك سجل أصول ثابتة لا يفى بالغرض الذى أنشئ من اجله بقطاعي القاهرة والأسكندرية حيث تبين قيد الاصول واهلاكاتها بقيم اجمالية دون تحليل لها فضلا عن عدم إستكمال القيد بهذا السجل ومن أمثلة ذلك آلآت ومعدات الصومعة القديمة بنحو ٦٣,٤٠٢ مليون جنيه بالإضافة الى اعمال اعادة تأهيل صومعة ٨٤ بنحو ٥٧,١٤١ مليون جنيها - الأمر الذي يتعذر معه مطابقة الجرد الفعلي مع ما هو مثبت بالدفاتر- وكذا مطابقة الشهادات السلبية على الأراضى والعقارات المملوكة للشركة. **يتعين تلافى ذلك والعمل على تشكيل لجنة لتحليل مكونات الآلات والمعدات وتحليل الاضافات واستيفاء جميع بياناتها إحكاماً للرقابة على أصول الشركة لإمكانية مطابقة الجرد الفعلي مع الأرصدة الدفترية .**	بالنسبة لآلآت ومعدات الصومعة القديمة والتى تم تنفيذها بمعرفة الدولة فقد تم تسجيلها فى سجل الأصول طبقا للبيانات التى كانت متاحه وقت نقل ملكيتها إلى الشركة وبالنسبة لأعمال إعادة تأهيل صومعة ٨٤ تم إدراجها فى الأصول طبقا للعقد المبرم مع المقاول المنفذ وكذلك الفواتير المقدمه منه التى توضح قيمة الأجزاء مع الإحاطة بأن المشروع تسليم مفتاح .

-عدم الانتهاء من نقل ملكية وتسجيل أرض صومعة سفاجا البالغ مساحتها حوالى ٢٤٣ ألف م٢ – مخصصة بقرار التخصيص رقم ١٨٦ لسنة ١٩٩٨ محافظة البحر الاحمر - وقد إكتفت الشركة بإشهار عقد تخصيص الأرض رقم ٣٦٩ لسنة ٢٠١١ بالشهر العقارى فقط ، كما لم يتم تقنين وضع مساحة ٦٦١٠٠م٢المستقطعة من أرض الصومعة بموجب قرار مجلس الإدارة رقم ٩٣ فى ٢٠٠٩/٤/٢١ والمسلم منها مساحة ٥٠٥٥٥ م٢ لهيئة موانى البحر الأحمر مقابل تعويض عن تلك المساحة بنحو ٣,٤٢٧ مليون جنيه ، وما زالت باقى المساحة وقدرها ١٥٥٤٥ م٢ طرف الشركة لم يتم تقنين الوضع القانونى لهذه المساحة بين محافظة البحر الاحمر الصادر عنها التخصيص والشركة العامة للصوامع ، فى ضوء تسليم هيئة موانى البحر الاحمر المساحة المذكورة دون الرجوع الى محافظة البحر الاحمر للموافقة على التسليم باعتبارها صاحبة قرار التخصيص للشركة وتجدر الاشارة إلي الاجتماع الذي تم بين ممثلي الشركة و ممثلي الهيئة العامة لموانى البحر الأحمر لإنهاء الاتفاق علي باقي الأراضي المستقطعة التي تم ضمها لميناء سفاجا بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٢٩ وكذا الاجتماع الذي تم بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١ وحضره ممثلو عن هيئة مستشاري مجلس الوزراء ومحافظة البحر الأحمر ووزارة الداخلية وزارة الدفاع والذي إنتهى إلي قيام المركز الوطني للتخطيط استخدامات أراضي الدولة بنهو التنسيقات اللازمة وحصول الشركة علي تعويض قدره ١٣,٢٥٠ مليون جنيه تسددها الهيئة العامة لموانى البحر الأحمر للشركة وتم تسويتها مع مستحقات الهيئة خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠/٢٠١٩. **نوصى بموافاتنا بمطابقة مع الهيئة المذكورة فى ٢٠٢١/٦/٣٠وأسباب عدم تسوية الشركة لباقى المبلغ مع ضرورة الإنتهاء من نقل ملكية وتسجيل الأراضي والإلتزام بتوصيات الجمعية العامة مع ضرورة متابعة وحث الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر لسرعة تقنين وضع المساحة المشار إليها حفاظاً على ممتلكات الشركة وحقوقها.**	صدر القرار رقم (١٠) من الجمعية العامة العادية للشركة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٨ بالموافقة على إعتماد ما قامت به الشركة من إجراءات لتسجيل قرار تخصيص أرض صومعة سفاجا لصالح الشركة العامة للصوامع والتخزين المشهر بطريق الإيداع برقم ٢٠١١/٣٦٩ بمأمورية سفاجا وبالنسبة لتقنين وضع المساحة المسلمة إلى هيئة موانئ البحر الأحمر وحصول الشركة على التعويض فقد تم الإتفاق مع هيئة موانئ البحر الأحمر بعد تم إجراء الرفع المساحى بمعرفة محافظة البحر الأحمر على حصول الشركة على تعويض قدره ١٣,٢٥ مليون جنيه وستقوم هيئة ميناء البحر الأحمر بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتقنيين وضع المساحة الكلية المسلمة اليهم وبذلك تكون الشركة حصلت على كافة مستحقاتها عن الآراضى المسلمة إلى هيئة ميناء البحر الأحمر وتم عمل الرفع المساحى الذى يحدد الأراضى التى فى حيازة الشركة وتم خصم مبلغ ١٣,٢٥ مليون جنيه قيمة التعويض من قيمة حق الانتفاع السنوى المستحق لهيئة ميناء البحر الأحمر عن الأراضى المستغلة بمعرفة الشركة فى العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ والعام المالى٢٠٢١/٢٠٢٠ وبذلك تكون الشركة قد حصلت على كافة مستحقاتها عن الآراضى المسلمة إلى هيئة ميناء البحر الأحمر وستقوم هيئة الميناء بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتقنيين وضع المساحة الكلية المسلمة اليها.
- لم يتم الإنتهاء وتحديد أسباب الفرق البالغ ٤٤٨٣٠م٢ وذلك في مساحة أرض مجمع السلام والمثبتة بسجل الأصول الثابتة بمساحة ٢٩٦٨٥٣ م٢ كما أسفر الرفع المساحى للمجمع فى مارس ٢٠٠٢ والذي نتج عنه مساحة ٣٤١٦٨٣م٢ هذا بخلاف ما اسفر عنه الجرد الفعلى فى ٢٠٢١/٦/٣٠ والذي بلغ عنه مساحة ٢٣٠٩٤٣ م٢ مساحة لأرض المجمع المذكور وبفرق قدرة حوالي ١١٠٧٤٠م٢	بالنسبة للمساحة الزائدة سيتم إجراء التسويات اللازمة بعد الحصول على كشف التحديد المساحى الجديد الجارى إعداده بمعرفة مصلحة المساحة وبالنسبة للمبانى المقامة بدون تراخيص بمجمع السلام فهذا الموضوع محل الدعوى القضائية رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥٧ ق ومازالت متداولة أمام المحكمة الادارية العليا ويتم متابعتها بمعرفة القطاع القانونى بالشركة.

عن الرفع المساحى السابق إجراءه ولم نقف علي أسبابه وذلك رغم قرارات وتوصيات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة بحسم تلك الفروق. كما لم يتم تحديد وضع المبانى المقامة بدون ترخيص بمجمع السلام لعدد ٢ مخزن أفقى البالغ تكلفتها الدفترية نحو ٢٢,٠٩٢ مليون جنيه والصادر بشأنها قرار إزالة رقم ٥٦٠ لسنة ٢٠٠٨ في ظل ما تم منحه من قبل الدولة بشأن مخالفات المباني تحت مسمي قانون التصالح للعقارات المخالفة ومرفوع بشأنها الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥٧ ق أداريا عليا ولم يحدد له جلسة بعد. **نكرر توصياتنا بضرورة تفعيل قرارات وتوصيات الجمعيات العامة المتعاقبة ودراسة اسباب الفروق الناتجة عن الرفع المساحى المشار إليه وإجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن حفاظاً على ممتلكات الشركه.**	
-لم يتم الحصول على التعويض المستحق عن مساحة ٨٩٥٤٦ م٢والتى تم نزع ملكيتها من ارض مجمع السلام بالعامرية للمنفعة العامة لإنشاء كوبري الطريق الدولى الساحلى والصادر بشأنها قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥٧ لسنة ٢٠٠٨، ولم يتم إستبعاد تلك المساحة من أصول الشركة ومرفوع بشأنها الدعوى رقم ٨١٥٩ لسنة ٢٠٠٥ مدنى كلى، ضد محافظة الإسكندرية وآخرين تم رفضها وتم استئناف الحكم بالدعوى رقم ٧٤٤٥ لسنة ٧٥ ق ولازالت مؤجلة للتقرير، كما ترتب على نزع المساحة المذكورة فصل مساحة ١٠٥٠٧م٢ عن مجمع المخازن دون الإستفادة منها أو إستغلالها وقد جاء برد الشركة على تقاريرنا السابقة بخصوص عدم استغلال الجزء الذى تم فصلة خارج المجمع بأن الشركة تطالب بتعويض عن هذا الجزء أيضاً نظرا لأنه أصبح في نطاق حرم الطريق مما أضاع علي الشركة فرصة الاستفادة منه. **يتعين اجراء التصويب اللازم باستبعاد المساحة المنزوع ملكيتها من حساب الأصول الثابتة وما يترتب على ذلك من آثار ومتابعة الإجراءات القانونية التي تكفل الحصول على التعويض المناسب للمساحة المنزوع ملكيتها مع العمل علي دراسة فرص أستغلال باقي المساحة.**	بالنسبة لعدم الحصول على التعويض المستحق عن المساحة المنزوع ملكيتها مازالت دعوى الاستئناف رقم ٧٤٤٥ لسنة ٦٥ ق متداولة أمام القضاء وسوف يتم اتخاذ اللازم في ضوء الحكم الذى سيصدر فى الدعوي المذكورة أما بخصوص إستغلال الجزء الذى تم فصله خارج المجمع أسفرت الدراسة على أن الجزء الذى تم فصله يدخل في نطاق حرم الطريق ومفصول عن الطريق بحواجز أسمنتية مما يقلل من فرص الاستفادة منه.
-عدم الحصول على التعويض المستحق عن مساحة ٦٨٩,٥ م٢ المنزوع ملكيتها نتيجة تعديل خط التنظيم بشونتى المريوطية ومنطقة السبتية والمرفوع بشأنهما الدعوتين رقم ٣٥٢٠٦ لسنة ٥٩ ق إدارى مجلس الدولة ضد محافظة الجيزة ، ورقم ٢/٥٨٥٢ق إستئناف شمال	هذه الموضوعات محل الدعوتين رقما ٣٥٢٠٦ لسنة ٥٩ ق إدارى مجلس الدولة ضد محافظة الجيزة ورقم ٢/٥٨٥٢ق إستئناف شمال ضد محافظة القاهرة وهذه الدعاوى مازالت متداولة ونظراً لأنها ضد جهات حكومية يكون الفصل فيها بعد وقت طويل والقطاع القانوني بالشركة يتابع تلك القضايا

ضد محافظة القاهرة وصدر عنها حكم نهائى فى ٢٠١٨/١٢/٢٦ لصالح الشركة بالتعويض عن هدم المبنى المملوك لها وقد تم نقض الحكم وأعيدت لمحكمة الاستئناف ولم يحدد لها جلسة حتي تاريخه . **يتعين إتخاذ ومتابعة كافة الإجراءات القانونية الواجبة فى هذا الشأن حفاظاً على ممتلكات وحقوق الشركة .**	مع الجهات المختصة وذلك حفاظا على ممتلكات وحقوق الشركة وسيتم إتخاذ اللازم فى ضوء الأحكام القضائية التى تصدر بشأنها.
- لم تحصل الشركة على أية تعويضات عن مساحة ٥٦٨١ م٢ (تشغلها الشركة كحق انتفاع) بجوار بوابة (٤٦ سابقاً) بموجب تعاقد مؤرخ فى مارس ٢٠١٦ والتي سبق وتم نزع ملكيتها لصالح الهيئة العامة لميناء الإسكندرية تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٢، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٣٣ لسنة ٢٠١٨ الصادر فى ٢٠١٨/٧/٨ بأعتبار مشروع الظهير الغربى لميناء الأسكندرية من أعمال المنفعة العامة وقد اخطرت الهيئة الشركة بذلك فى ٢٠٢٠/٤/١٥ وقد قامت الشركة بالمطالبة بالتعويض والمقدر بمعرفتها بنحو ٥٤ مليون جنيه بموجب خطابها للهيئة فى ٢٠٢٠/٧/١٥. **يتعين الاتصال مع الجهات المختصة بهيئة ميناء الاسكندرية ومديرية المساحة للحصول على التعويض المناسب وما يترتب على ذلك من أثار .**	صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٣٣ لسنة ٢٠١٨ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٣١ بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢ باعتبار مشروع توسعة الظهير الغربى لميناء الأسكندرية من أعمال المنفعة العامة وبناء على ذلك قامت هيئة ميناء الأسكندرية باستلام المساحة المذكورة ونظراً لعدم ملكية الشركة لهذه المساحة فقد تم أخطار الهيئة العامة للسلع التموينية بصفتها المالكة للمساحة المذكورة ويتم التنسيق معها لآتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على التعويض الخاص لتلك المساحة فى ضوء أحكام القانون رقم ١٠ لسنه ١٩٩٠ وتعديلاته بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة .
- لم يتم الانتهاء من إجراءات نقل ملكية صومعة دمياط (الخرسانية) أو تحميل هيئة السلع التموينية بأعبائها والتي تم تسليمها للشركة في ١٩٨٧/٢/١ لادارتها وتشغيلها تنفيذا لقرار الوزاري المشترك رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ بالرغم من صدور قرار وزير الاستثمار رقم (٥) لسنة ٢٠١١ فى ٢٠١١/١/١٧ بتشكيل لجنة لدراسة أوجه الخلاف وعرض نتائج أعمالها على الأمانة الفنية للجنة فض المنازعات خلال شهر على الاكثر وهو الامر الذى لم يتم بعد حتى تاريخه رغم مرور ما يزيد عن ٩ سنوات من تاريخ القرار السابق ذكره ، كما لم يتم حسم الخلاف مع هيئة المجتمعات العمرانية بشأن مطالبتها للشركة بنحو ٤,٣٢٨ مليون جنيه أعباء قروض الصومعة ويتصل بما سبق تضمن حساب الأرصدة الدائنة نحو ١,٦٠٥ مليون جنيه تحت مسمى (مبالغ تحت التسوية) تمثل قيمة بواقى تركيبات الصومعة بالإضافة إلى إجراء عمليات إحلال وتجديد للعديد من المعدات والآلات الخاصة بالصومعة والتي بلغت إجمالي المصروفات الاستثمارية نحو ٧٣ مليون جنيه منذ إنشاء الصومعة، ومصروفات صيانة بنحو ٣,٣٨٧ مليون جنيه خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتي ٢٠٢١/٦/٣٠.	لم تتمكن اللجنة من الانعقاد بسبب الظروف التى مرت بها البلاد بسبب أحداث ثورة يناير ٢٠١١ . وقد خاطبت الشركة هيئة المجتمعات العمرانية بالكتاب رقم ٢٨٥ المؤرخ ٢٠١١/٦/٢٧ أوضحت فيه بأنها لا تتحمل أي أعباء مالية تتمثل في الفوائد على الديون المستحقة لأصول ثابتة ليست ملكها ولم يتم الرد على كتابنا منذ ذلك التاريخ وتم إعادة مخاطبة هيئة المجتمعات العمرانية بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٢م لتحديد موعد لعقد إجتماع للوصول إلى إتفاق لنقل ملكية الصومعة بما يحفظ حقوق جميع الأطراف وأثناء الإجتماع قدمت شركة الصوامع ثلاث بدائل للموافقة على نقل ملكية الصومعة إليها :- البديل الأول في حالة تحمل الصوامع القيمة كاملة تتحمل هيئه السلع التموينية (وزارة المالية) فرق الفئات في التعامل بين فئة التفريغ فى صومعة دمياط ومثيلتها فى صومعة الإسكندرية من تاريخ تشغيل الصومعة فى ١٩٨٧/٢/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ عن الكميات الفعلية المفرغة حيث تم محاسبة الشركة عن تلك الفترة بفئة تشغيل دون إضافة التكاليف الرأسمالية. البديل الثاني : تتحمل الصوامع بتكلفة إنشاء الصومعة طبقا لتقييم عام ١٩٨٩ بقرض طويل الآجل على أقساط سنوية بدون فوائد وتتحمل هيئه السلع التموينية (وزارة المالية) الباقي والذى يمثل تكلفة تمويل إنشاء الصومعة البديل الثالث تتحمل الهيئة (وزارة المالية) قيمة الإهلاك (التكاليف الرأسمالية) وتتحمل الصوامع الباقي بقرض طويل الأجل على أقساط سنوية بدون فوائد ولم يتم الرد على الشركة

يتعين اتخاذ الإجراءات الواجبة لحسم الخلاف القائم حفاظاً على حقوق وأصول الشركة وإجراء التسويات اللازمة بشأنها وما يترتب علي ذلك من آثار.	حتى تاريخه ولم يتم الوصول إلى إتفاق نظرا لأن هذا الموضوع يدخل فى اختصاص العديد من الوزارات والهيئات الحكومية وليس للشركة أى سلطة عليها وبالنسبة لمبلغ ١,٦٠٥ مليون جنيه يدخل فى اختصاص العديد من الوزارات والهيئات الحكومية وليس للشركة أى سلطة عليها وبالنسبة لمبلغ ١,٦٠٥ مليون جنيه
-عدم تحديد قواعد للمعاملة المالية إنشاء وتوريد وتركيب الصومعتين المعدنيتين بدمياط سعة ٧٠ ألف طن، والعامرية بالأسكندرية سعة ٦٠ ألف طن لصالح الشركة العامة للصوامع والتخزين منذ عام ٢٠١٤ (منحة لا ترد من دولة الامارات لجمهورية مصر العربية لتمويل المشروعات التنموية) وبناء على ذلك صدر القرار الوزارى رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل لجنة للعمل على توفيق الاوضاع بين الجهات المختلفة وقد ورد خطاب من رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٥ بالموافقة على تضمين التكلفة الاستثمارية للصومعة ضمن أصول الهيئة العامة للسلع التموينية على أن ينعكس الأثر المالى بحق انتفاع للشركة القابضة للصوامع والتخزين حيث تتولى الإدارة والتشغيل والصيانة دون تحديد معالجة الأثر المالى لها بالشركات التابعة وموقف تشغيلها والمعاملة المالية للتشغيل. ويتصل بذلك بلغت إجمالي قيمة الأعمال الاستثمارية التي تحملتها الشركة لتجهيز صومعة دمياط نحو ١,٥٤٥ مليون جنيه ضمن حساب التكوين الاستثمارى كما بلغت الكميات التي تم تفريغها من الصومعة المذكورة خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ نحو ٥٩١ ألف طن ساهم في احتساب إيرادات الشركة بنحو ١٣مليون جنيه بينما بلغت التكاليف الانتاجية للصومعة المعدنية خلال الفترة نحو١٥ مليون جنيه. **الامر يستلزم ضرورة سرعة التواصل مع الجهات المعنية لتحديد قواعد المعاملة المالية للمشروع وكيفية إدارة تشغيل الصومعتين من الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين لصالح الشركة العامة للصوامع والتخزين وما يترتب على ذلك من آثار.**	صدر القرار الوزارى رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تشكيل لجنة لدراسة مقترح نقل ملكية عدد (٢٥) صومعة المنشأة بتمويل من منحة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الهيئة العامة للسلع التموينية حيث بدأت اللجنة اجتماعاتها بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٥ ولم تصدر القرارات النهائية لحين الانتهاء من دراسة تقنين وضع الأراضى المقام عليها الصوامع الممولة من منحة دولة الإمارات العربية المتحدة وتقوم الشركة بإدارة وتشغيل الصومعتين فى ضوء توصيات اللجنة بجلستها بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٥وسيتم إجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه أعمال اللجنة.
-عدم الاستفادة من شونة الغلال المطورة المقامة على أرض مجمع السلام بالإسكندرية "ملك الشركة " وذلك طبقاً للاتفاق بين وزارة الدفاع المصرية وشركة بلومبرج جرين المنفذة لمنظومات الفرز والتعبئة والتغليف " مرحلة أولى " والذي تم استلامه وإجراء التجارب الأولية للمشروع فى العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ وإغلاق الشونة طوال تلك المدة دون استغلال لها حتى تاريخه نظرا	تم إنشاء شونة الغلال المطورة بمجمع السلام بالإسكندرية فى إطار خطة الدولة لتطوير الشون ولم تصدر حتى تاريخه أى قرارات تحدد طبيعة العلاقة المالية والقانونية لهذه الشون وسيتم إتخاذ اللازم فى ضوء القرارات التى ستصدر فى هذا الشأن .

لفشل تجارب التشغيل والتى أسفرت عن عدم ملائمة أجهزة الشونة للغرض المنشاة من أجلة . **يتعين الاستفادة من الشونة المذكورة وإجراء التعديلات الفنية المطلوبة على الإنشاءات الخاصة بها لتتلاءم مع طبيعة نشاط عمل الشركة حتى لا تمثل أموال مهدرة مع إضمحلال قيمة أصول منظومة الفرز والتعبئة والتفريغ .**	
-مازالت الملاحظات الفنية التي شابت اعمال تنفيذ وتطوير شبكة الحريق الخاصة بمخازن المنطقة الجمركية بمجمع السلام قائمة والتى بلغ ما أمكن حصره من قيمتها نحو ٨٤١ ألف جنيه حيث أن تلك الأعمال تم إسنادها بالأمر المباشر للشركة الوطنية للإنشاءات والتي نتج عن تنفيذها العديد من المخالفات طبقاً لما ورد بمحضر اللجنة المشكلة بالأمر الادارى رقم (٥٥) بتاريخ ٢٠١٧/٢/٥ لاستلام وتطوير شبكة الحريق حيث قامت اللجنة فى ٢٠١٧/٧/٢٧ بحصر الاعمال المنفذة ولم تقم بالاستلام الابتدائى لها حتى تاريخه لعدم نهو الملاحظات علي الرغم من الحصول علي موافقة إدارة الحماية المدنية بمحافظة الاسكندرية المؤرخة في ٢٠١٧/١/١٧ وقيام الشركة بتجديد تراخيص مزاولة النشاط الخاصة بالمجمع. **نكرر التوصية ببحث ما سبق مع ضرورة العمل علي دراسة الملاحظات الفنية عن تلك الاعمال المنفذة لتطوير شبكة الحريق واتخاذ الاجراءات اللازمة تجاه الرجوع علي المورد في تلك المخالفات خاصة في ظل عدم الاستلام الابتدائي لها للحفاظ على حقوق ومستحقات الشركة.**	تم احالة الموضوع إلى القطاع القانونى للتحقيق وتم الحصول على موافقة إدارة الحماية المدنية عن أعمال تطوير شبكة الحريق الخاصة بمخازن مجمع السلام وتم الحصول على التراخيص الخاصة بتحويل المخازن إلى منطقة ايداع جمركى ويتم الإستفاده من المخازن بتأجيرها للغير .
-تضمنت الأصول الثابتة – مباني وإنشاءات (قطاع بورسعيد ودمياط) العديد من مباني المخازن والحجرات والمنشآت داخل مينائى بورسعيد ودمياط والتي آلت ملكيتها إلي الهيئة العامة لموانى بورسعيد والهيئة العامة لميناء دمياط طبقا للقرار الوزاري رقم (٨٠٠) لسنة ٢٠١٦ الصادر من السيد / وزير النقل والمواصلات والنقل البحري المنشور بالوقائع المصرية العدد رقم (٢٨٢) تابع (ب) في ١٥ / ١٢ / ٢٠١٦ مادة رقم (٤١) وتجدر الاشارة إلي أن تلك المنشآت بمنطقة بورسعيد مهلكة دفتريا بالكامل إما مباني صومعة دمياط منها ما هو مهلك دفتريا والآخر متبقي له قيمة دفترية. **نوصي بضرورة إتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تطبيق القرار الوزاري المشار إليه مع إجراء التصويبات اللازمة ومعالجة باقي قيمة تلك الأصول كإضمحلال حتي تظهر أصول القطاع – مباني وإنشاءات بصورتها الصحيحة .**	بالنسبة للمبانى والإنشاءات داخل مينائى بورسعيد ودمياط جميعها فى حيازة الشركة وتقوم بممارسة أنشطتها فى هذه الأماكن وتحصيل الأيرادات الناتجة عن هذا الأنشطة بصورة هادئة ومستقرة ولايوجد اى منازعة على ملكية هذه المبانى والإنشاءات وسيتم بحث ودراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ اللازم طبقاً لما تسفر عنه الدراسة.

-مازالت الأصول الثابتة للشركة تتضمن بعض الطاقات العاطلة والغير مستغلة بعضها صالح للعمل وبعضها صدرت له قرارات تكهين ولم يتم البيع حتى تاريخة ومازالت مسجلة بدفاتر الشركة بلغ ما امكن حصره منها في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ نحو ٢٥,٣٦٥ مليون جنية(بخلاف ما هو بدون قيمة) وتتمثل فى آلات ومعدات بنحو ٢٤,٣٤٦ مليون جنيه ، وسائل نقل وانتقال بنحو ٣٨٦ ألف جنيه، مبانى بنحو ٦٣٣ ألف جنيه لعدد٤٣ شقة بالإسكان الاداري للشركة بمدينة دمياط الجديدة . **يتعين العمل على دراسة سبل التصرف الاقتصادى الأمثل للأصول المكهنه وإصلاح المعطلة منها بما يعود بالنفع على الشركة مع مراعاة الالتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) الاصول الثابتة واهلاكاتها فقرة (٦٧) والتى تنص" على المنشأة أن تستبعد القيمة الدفترية للأصل الثابت من دفاترها ، ولا تتوقع المنشأة أية منافع اقتصادية مستقبلية سواء من استخدامه أو التخلص منه ".مع حصرها وإدراجها بالقوائم المالية تحت مسمى " الأصول المحتفظ بها لغرض البيع"وما يترتب على ذلك من آثار.**	بالنسبة لسيور المخزن الأفقى والناقل الجنزيرى فهى من مكونات المخزن وتستخدم في التفريغ والصرف ويتم تأجير المخزن للقطاع الخاص بدون استخدام هذه المعدات وطبقا للأتفاق يتم محاسبة العميل فى حالة طلبه استخدام تلك المعدات عند الصرف٠ وبالنسبة لعدد ٢ غربال نود الإشارة إلى أن هذه الغرابيل تم تركيبها بالصومعة لمعالجة الأقماح التى ترد بها بذور ممنوع دخولها البلاد وبذلك يتم استخدامها فى الحالات الطارئة فقط ٠ وبالنسبة لعدد ٢ ماكينة شفط فنظرا لتقادمهما يتعذر الحصول على قطع الغيار اللازمة للإصلاح بسهولة وجارى البحث عن قطع الغيار لمحاولة إصلاحهما وإعادة تشغيلهما وبالنسبة للمقطورة وخلاط الخرسانة سيتم عرضهم على مواقع الشركة لمحاولة الأستفادة منهم وفى حالة عدم الجدوى من ذلك سيتم إتخاذ إجراءات عرضهم للبيع وبالنسبة للنواقل والخلايا الخاصة بتعبئة الأجولة فهى جزء من الصومعة وغير مستخدمه نظراً لتوجه الدولة بالغاء القمح المعبأ ٠ أما بخصوص عدد ٢ ميزان بسكول حمولة ١٢٠ طن أسفل خلايا الصرف B1,B2 فانه يتم استخدامها فى وزن عربات السكة الحديد المشحونه من أسفل الخلايا كما تستخدم أيضا فى تحميل وشحن سيارات النقل وبالنسبة لسيارات الخدمة نظراً لتقادمهم وعدم جدوى الإصلاح سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لبيعهم فى المزاد العلنى ٠ وبالنسبة لعدد (٢) سير متحرك يتم استخدامهم فى الصرف النهرى وبالنسبة لشقق السكن الادارى يتم الإعلان عنها لتسكين العاملين الذين يستحقون شغلها ٠
-عدم الاستغلال الامثل لبعض الأراضى والمخازن والاصول بالشركة ويتمثل ذلك فيما يلى:- *بلغت إجمالى المساحات التخزينية المتاحة للتأجير بقطاع القاهرة حوالى ٨٠,٧ الف م^2 منها مساحة نحو ١٠,٣ ألف م^2 غير مستغلة بنسبة ١٢,٨ % تتمثل فى ٧,٧ ألف م^2 مساحة شونة الشفاطات بإمبابة ، ٢,٦ ألف م^2 بالشونة الترابية بالهرم (المريوطية) . *محطة تعبئة الأجولة بصومعة شبرا منذ سنوات فضلاً عن مساحة الأرض الموجودة أمام هذه المحطة والتى تُقدر مساحتها ٤٢٠٠م٢ بأرضية خرسانية ويتصل بذلك وجود شفاط متنقل علي عجل معطل منذ سنوات ومخزن بالعراء بفناء الصومعة. *مساحة ١٦ ألف م٢ داخل ميناء دمياط خلف الصوامع أرض فضاء وكذا مخزن دراكون ببورسعيد والبالغ مساحته نحو ١١٠ م٢ منذ عدة سنوات. *نحو ٦,٣٤٢ مليون جنيه قيمة أصول ثابتة بقطاع بور سعيد ودمياط (مباني، الآت ومعدات). *الطابق الثاني بميناء بور سعيد والذي تبلغ عدد الغرف غير المستغلة نحو ٢٠ غرفة على الرغم من وجود مصعد بضائع كبير.	بالنسبة لمساحة ٧٧٠٠ متر مربع والخاصة بشونة الشفاطات بإمبابة فهذه الارض مخصصة للنقل النهرى وتدخل فى نطاق طرح النهر ويتم حاليا استقبال الصنادل التى تقوم بنقل القمح عليها وتفريغها داخل صومعة امبابة وفيما يخص مساحة ٢٦٠٠ متر مربع بالشونة الترابية بالمريوطية تم عرضها على العملاء ونظراً لتدنى القيمة الإيجارية التى قدمت لم توافق الشركة على العروض وتستهدف الشركة الإستفادة من هذه الأرض بعد الإنتهاء من إنشاء المحلات التجارية على سور شونتى المريوطية سواء كجراج للسيارات أو منطقة مخازن لخدمة نشاط المحلات التجارية ٠ وبالنسبة لعدم استخدام محطة تعبئة الاجولة بصومعة شبرا فهى جزء من الصومعة وغير مستخدمه نظراً لتوجه الدولة بالغاء القمح المعبأ وبالنسبة للأرض البالغة ٤٢٠٠ متر مربع جارى استخراج التراخيص اللازمة لإنشاء مخازن فى تلك المساحة وبالنسبة للشفاط المتنقل سيتم اتخاذ إجراءات التخلص منه بالبيع وبالنسبة لباقى الأصول التى تبلغ تكلفتها الدفترية نحو ٤٢٧ ألف جنيه والمتمثلة فى لباقى الموازين الخاصة بمحطة التعبئة اسفل بناكر الصرف وميزان صرف صب سكة حديد وعدد ٣ ونش رفع وتنزيل

*نحو ٧,٤٠١ مليون جنيه قيمة الرصيد الدفترى للأصول والتي تتمثل فى عدد ٧ ماكينة شفط نيرو وفيجن بميناء الدخيلة لصغر القدرة الإنتاجية على التفريغ وزيادة استهلاك الوقود لها لقدم تلك المعدات. *نحو ٩٩٣ ألف جنيه قيمة الآت ومعدات بقطاع سفاجا. *نحو ١٦ ألف جنيه قيمة أجهزة معامل بميناء الأدبية بقطاع السويس نتيجة توقف نشاط تفريغ الأقماح منذ عام ٢٠٠٢. **نوصي بضرورة العمل علي الاستغلال الأمثل لكافة الاراضي والمخازن والاصول الغير مستغلة حتي يتسني تعظيم إيرادات الشركة ومنعا لوجود طاقات غير مستغلة والأستفادة من الأموال المستثمرة فيها.**	هذه الأصول وارده مع الصومعة منذ إنشائها ولا يمكن فكها لأنها من ضمن مسارات القمح بالصومعة .
-لم يتم تقييم التجهيزات والأعمال الإستثمارية التى تم تنفيذها عن طريق العميل شركة الفتح للشحن والتفريغ وإضافتها لحساب الأصول بساحة الأدبية بالرغم من إلغاء عقد التخزين الخاص بالعميل وعدم التعامل معة منذ أكثر من عام . **يتعين العمل على إضافة قيمة الأعمال الإستثمارية لحساب الأصول الثابتة وحساب الإهلاك عن تلك الفترة وما يترتب على ذلك من آثار.**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة مع الإحاطة بأن العقد مع العميل سارى حتى تاريخه .
-تضمنت الأصول الثابتة (منطقة دمياط) ما قيمته نحو ٨٠ ألف جنيه " تحت بند أراضي الوحدات السكنية في حين أظهر التعاقد المبرم بين الشركة وجهاز مدينة دمياط الجديدة أثناء شراء تلك الوحدات أن قيمة ما تم سداده وقتها كان مقابل الحصول علي وحدات سكنية جاهزة للسكن وليست أراضي وهي مثبته ضمن حساب الاصول الثابتة بند المباني. **يتعين إجراء التصويب اللازم.**	سيتم دراسة ماورد بالملاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
-تعرض العقار الخاص بعدد ٤٨ وحدة سكنية بمدينة دمياط الجديدة لتهلك طبقا لتقرير الاستشاري الهندسي منذ عام ٢٠١٧ طبقا لتقريره نتيجة تصدعة للمبني والذي أوصي بضرورة ترميم وتدعيم العقار ترميما شاملاً وهو ما لم يتم أتخاذ أى إجراء نحوه حتي تاريخه الامر الذي حدي بالشركة الي عدم تسكين الوحدات السكنية الشاغلة. **الأمر الذي يتعين معه اتخاذ الازم في هذا العقار حفاظا علي أصول وممتلكات الشركة أو تعرض الشركة للمسائلة القانونية في حالة إنهيار العقارلقدر الله مع إعمال ما جاء بمعيار المحاسبي المصري (الاضمحلال) في هذا الشأن.**	صدر قرار مجلس الإدارة بجلسته فى ٢٠٢١/١٠/٣١ بتكليف مكتب استشارى لعمل تقرير فنى عن الحالة الهندسية للعقار وسيتم إتخاذ اللازم فى ضوء التقرير الفنى
-تضمن رصيد حساب التكوين الإستثمارى فى ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٦,٣٧٥ مليون جنيه قيمة الأعمال الاستثمارية التى	تم إجراء التسويات اللازمة فى المركز المالى للشركة عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢١/١٠/٣١م .

تحملتها الشركة لتجهيز كل من الصومعة المعدنية بمجمع السلام بالعامرية بنحو ٤,٤٩٨ مليون جنيه والصومعة المعدنية بميناء دمياط بنحو ٨٨٢ ألف جنيه بالاضافة إلى نحو ٩٩٥ ألف جنيه قيمة عدد ٣ ميزان بسكول لتشغيل الصومعتين منحة لا ترد من دولة الامارت لجمهورية مصر العربية لتمويل المشروعات التنموية بها ورغم دخول تلك الاصول حيز العمل منذ عام ٢٠١٧ الا انه لم يتم أضافة تلك القيم الى الاصول الثابتة . **يتعين ضرورة أضافة تلك المبالغ ضمن الاصول الثابتة ومراعاة الأثار المترتبة على ذلك في احتساب الاهلاك وفقاً لما تقضي به معايير المحاسبة المصرية.**	
- تم جرد المخزون ومطابقة نتائجه علي السجلات والبالغ قيمته في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٦٧,٧٢٩ مليون جنيه (بعد خصم مخصص هبوط أسعار البالغ نحو ٤٢٥ ألف جنيه) بمعرفة الشركة وتحت إشرافنا الاختباري في ضوء الأمكانات المتاحة، كما تم تقييمة وفقا للقواعد والاسس المتبعة في العام السابق، وقد تبين بشأنه ما يلي: - ما زال المخزون يتضمن بعض الأصناف الراكدة منذ عدة سنوات بلغت تكلفتها الدفترية نحو ٣,٦ مليون جنيه " وفقاً لحصر الشركة " وبنسبة نحو ٥,٣% من التكلفة الدفترية لمخزون قطع الغيار البالغة نحو ٦٧,٧٢٩مليون جنيه مكون بشأنها مخصص هبوط أسعار بمبلغ ٤٢٥ ألف جنيه بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢) . **يتعين حصر المخزون الراكد واتخاذ ما يلزم من إجراءات نحو الإستفادة الإقتصادية منه والإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية وإجراء التسويات الواجبة بالحسابات المختصة وما يترتب على ذلك من آثار.**	تم حصر المخزون الراكد وجارى عرض الاصناف التى يمكن استخدامها فى باقى قطاعات الشركة وسيتم أتخاذ اللازم بشأن التخلص من المخزون المستغنى عنه بالبيع ٠
- ما زالت الشركة لم تحدد المسئولية عن الاصناف التى تم سرقتها من مخزن الراكد (المستعمل) بالدخيلة ومجمع السلام بالرغم من تشكيل لجنة بالأمر الادارى المحلى رقم (١١) الصادر بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٩ لحصر الاصناف التى تم سرقتها وكذا ما أوصت بها اللجنة من ضرورة نقل الاصناف من المخزن لعدم توافر الاحتياطيات الامنية وان المخزن غير صالح للتخزين به " حيث قام القطاع القانوني بإعمال شأنه في الواقعة كما جاء برد الشركة انه تم احالة الواقعة الى النيابة العامة – نيابات الدخيلة والعامرية الجزئية بموجب أربعة محاضر لإعمال شئونها. **نوصى بموافاتنا بما اسفرت عنه التحقيقات وإبلاغ الجهاز طبقاً للقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته وما يترتب على ذلك من أثار.**	تم إحالة الموضوع إلى النيابة العامة برقم حصر ١١٩٧ حصر تحقيق تحت رقم ٤٥٤٥ لسنة ٢٠١٨ عامرية أول وسوف نوافيكم بنتيجة التحقيقات فور الانتهاء منها ٠

- مازال مخزون قطع الغيار يتضمن العديد من الأصناف بدون قيمة وكذا بواقي التركيبات لكلا من صومعتي شبرا ، إمبابة في ٢٠٢١/٦/٣٠ ويتصل بذلك عدم تحديد الحالة الفنية لمخزون قطع الغيار (جيدة – مستعملة) . **يتعين موافاتنا بمبررات ذلك لما لذلك من أثر علي إظهار رصيد المخزون علي حقيقته في ٢٠٢١/٦/٣٠، مع تحديد الحالة الفنية لمخزون قطع الغيار.**	سيتم الدراسة واتخاذ مايلزم طبقا لما تسفر عنه الدراسة .
-لم يتضمن المخزون ما قيمته نحو ٨٦ ألف جنيه يمثل ما تم تقييمه والاتفاق عليه بين الشركة وشركة التأمين (قناة السويس) للتأمين بشأن الحطام الناتج عن إصلاح وتغير وحدة التحكم في شفاط نيرو الخاص بالصومعة المعدنية الجديدة منذ عام ٢٠١٩ والتي باشرت وتكبدت الشركة مصاريف إصلاح له تقدر بنحو ١,٧٧٤ مليون جنيه مقابل تعويض تم صرفه من شركة التأمين يقدر بنحو ١,٦٠٠ مليون جنيه بعد خصم قيمة الحطام والذي يقدر بنحو ٨٦ ألف جنيه. **يتعين إجراء التصويب اللازم للحفاظ علي أموال الشركة.**	سيتم دراسة ما ورد باللاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة
-وجود العديد من البضائع المخزنة وتشغل حيز من المساحات التخزينية بالشركة (مهمل أو علي ذمة قضايا) بقطاعات بور سعيد وسفاجا والسويس لم يقم أصحابها بالأفراج عنها منذ سنوات صدرت بشأنها قرارات من مصلحة الجمارك بأعتبارها مهمل وبطيئة الحركة، الأمر الذي يؤدي الي عدم الاستفادة من المساحات التخزينية التى تشغلها وسوء الحالة التخزينية بالمخازن. ويتصل بما سبق توقف الشركة عن حساب الايجارات علي هؤلاء العملاء والتي أصبحت بضائعهم مهمل تحت تصرف مصلحة الجمارك وعدم إدراجها كبيانات إحصائية الأمر الذي يؤدي لعدم معرفة حقوق الشركة الفعلية في هذه البضائع عند التصرف فيها بمعرفة مصلحة الجمارك. كما يتم مخاطبة مصلحة الجمارك بتحصيل مستحقات الشركة عند التصرف في البضائع المهمل وبيعها والذي يرجع إلى عام ٢٠١٤ وحتي تاريخه لم تحصل الشركة علي أيه مستحقات من تلك المطالبات. **نوصي بضرورة العمل علي مخاطبة الجهات المختصة حتي يتسني التخلص من تلك المهملات وإمكانية الاستفادة من تلك المساحات التخزينية المتاحة مع حساب الايجارات علي العملاء وادراجها كبيانات احصائية للمطالبة بها عند التصرف في هذه البضائع.**	يتم التخزين بناء على تعليمات الجمارك وبعد مرور الفترة المنصوص عليها قانونا يتم بيع هذه البضائع بالمزاد ، وتقوم الشركة بتحرير فواتير المهمل لإثبات حقها ، وتقوم الجمارك كل فترة بموافاتنا بمقدار حصة الشركة من بيع هذه البضائع بعد حصول الدولة على مستحقاتها من رسوم جمركية وضرائب ولا تملك الشركة حق رفض تخزين هذه البضائع ويتم مخاطبة الجمارك بصفة مستمرة للتخلص من هذه البضائع مع حفظ حق الشركة فى تحصيل مستحقاتها وتم تحصيل مبلغ ٢٥٠ ألف جنيه خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ وجارى متابعة مصلحة الجمارك لسرعة التصرف في باقي المهمل وبالنسبة لتوقف الشركة عن حساب أجور التخزين على بضائع المهمل المخزنة ذلك لأن الشركة تحصل على مستحقاتها بعد حصول الدولة على مستحقاتها من رسوم جمركية وضرائب وبما لايتجاوز نصف قيمة البضاعة المخزنة طبقا لقانون الجمارك.

- ظهر حساب العملاء فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مديناً بنحو١٠٤٨ مليون جنيه بعد خصم مخصص الإضمحلال البالغ نحو ١٠,٧٦٨ مليون جنيه ودائناً بنحو ١٥١٤مليون جنيه وقد تبين بشأنه ما يلى: *درجت الشركة علي عدم اجراء اية مطابقات مع العملاء للوقوف علي صحة وحقيقه ارصدتهم المثبتة بدفاتر الشركة . *مازال حساب العملاء يتضمن العديد من الأرصدة المتوقفه منذ سنوات بلغ ما أمكن حصرة منها نحو ١٥,٤٧٥ مليون جنيه مكون مقابلها مخصص إضمحلال بنحو ١٠,٧٦٨ مليون جنيه. " يتمثل فى: *نحو ١١,٥٤٥ مليون جنيه باسم شركة " التجار المصريين قيمة أجور تخزين أقماح حمولة الباخرة رويال كراون رحلة ٢٠٠٨/١٠/١٠ المخالفة للمواصفات و القيمة الإيجارية لمخزني الأمان بالورديان ومجمع السلام بالعامرية عن الفترة من ٢٠٠٩/٧/١ حتى ٢٠١٠/٦/١تم رفع دعوى قضائية رقم ٥٤٥٨ لسنة ٢٠٠٩ مدني كلي الإسكندرية ضد العميل المذكور ومازالت متداولة أمام القضاء . * نحو ١,٢١٥ مليون جنيه تمثل أرصدة عملاء التخزين المتنوع للقطاع الخاص بقطاع القاهره منذ عدة سنوات بعضها محل نزاع قضائى. *نحو ١,٠٤٧ مليون جنيه باسم / شركة إيه إم إيه للخدمات الجمركية يمثل قيمة إيجار مخزن مساحته ١٠٣٠م٢ بجوار باب (٤٦) الجمرك وتم رفع الدعوى رقم ٥٦٦٩ لسنة ٢٠٠٩ مدني كلى الإسكندرية وقد صدر حكم فيها بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٧ بإلزام الشركة المدعى عليه بسداد المبلغ، ولم يتم التنفيذ حتى تاريخه رغم رد الشركة بتقريرنا بالعام السابق بانه جارى تنفيذ الحكم. *نحو ٤٢٥,٢ ألف جنيه بإسم شركة كيان للتجارة الدولية يمثل قيمة إيجارات مستحقة على العميل بتأجير مخازن بميناء الدخيلة ومرفوع عنها الدعوي رقم ٢٠١٦/٢١٩١ ومازالت متداولة أمام القضاء . *نحو ١٩٧ ألف جنيه رصيد مدين بإسم الشركة التجارية لتنمية الصادرات وقد صدرت بشأنه أحكام قضائية مشموله بالنفاذ منذ ٢٠٠٥/١٠/٢٦ لصالح الشركة وبخلاف الفوائد المستحقة ولم يتم تنفيذه حتى تاريخه. *نحو ٥٥,٤ ألف جنيه باسم العميل شركة البيان جلوبال يمثل القيمة الإيجارية للمصطبة رقم (٢١) بمجمع السلام وحتى تاريخ الفحص لم يتم تحصيل القيمة رغم رد الشركة بانة جارى اتخاذ الاجراءات القانونية لتحصيل تلك	تم إرسال المصادقات للعملاء وأصحاب الأرصدة المدينة والدائنة ولم نتلقى أى رد حتى تاريخه وسنوافيكم بالردود فور وصولها إلينا وبالنسبة للأرصدة المدينة المتوقفة فمعظمها محل دعاوى قضائية ما زالت متداولة أمام القضاء ويتم متابعتها من قبل القطاع القانونى بالشركة وسيتم اتخاذ اللازم فى ضوء الأحكام القضائية التى ستصدر

المستحقات عن طريق المصفى القضائى. *نحو ٥٦٤ ألف جنيه رصيد مدين متوقف منذ عدة سنوات لبعض العملاء (قطاع خاص) بقطاع القاهرة. *نحو ٢٣٠ ألف جنيه تمثل بعض الأرصدة المدينة المرحلة منذ عدة سنوات مرفوع بشأن بعضها دعاوى قضائية مازالت متداولة والبعض الاخر صدرت بشأنه أحكام قضائية لصالح الشركة ولم تنفذ بعد. **يتعين حصر كافة الأرصدة المدينة المتوقفة دون تحصيل واتخاذ اللازم بشأنها ومتابعة الإجراءات القانونية الواجبة لتحصيل مستحقات الشركة والحصول على كافة الضمانات الواجبة حفاظاً على حقوق الشركة تحديداً للمسئولية والاتصال بالجهات المعنية لتنفيذ الاحكام الصادرة لصالح الشركة وإجراء التسويات الواجبة بالحسابات المختصة.**	
*تضمنت حسابات العملاء نحو ١٠,٤٥٠ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ قيمة الايجارات الدائنة المستحقة علي بعض العملاء دون تحصيل وبيانها علي النحو التالي: *نحو ٣,٦٥٠ مليون جنيه رصيد مدين بإسم العميل / شركة الفتح للشحن والتفريغ والأعمال البحرية (متضمنا نحو٤٥٨٤٤,١٨ جنيه رصيد مرحل من العام السابق يخص شهر ٢٠٢٠/١٢) تمثل باقى الرصيد المستحق عن إيجار مساحة تخزينية قدرها ١٥٤٦٠م٢ بمجمع مخازن الدخيلة وملحقاته عن الفترة من يناير ٢٠٢١ حتي يونيه ٢٠٢١ والتي لم يتم تحصيلها فضلا عن عدم إتخاذ الشركة أية إجراءات لتحصيلها حتى تاريخه . *نحو ٤,٤٧٧ مليون جنيه رصيد مدين بإسم / شركة فينكس لوجيستك (متضمنا رصيد مرحل من العام السابق بنحو ٢٧٠١٠٠ جنيه يخص شهر ٢٠٢٠/٦) تمثل القيمة الايجارية المستحقة علي العميل المذكور لتأجير مخازن السلام خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتي يونيو ٢٠٢١ ولم يتم تحصيلها فضلاً عن عدم إتخاذ الاجراءات تجاه ذلك العميل حتي تاريخه . *نحو ١٩٢ ألف جنيه رصيد مدين باسم / شركة باتش مارك جروب متضمنا مبلغ نحو ١٢٨ ألف جنيه يمثل رصيد أول المدة والباقي نحو ٦٤٠٧١ جنيه خلال ثلاثة شهور عن الفترة من يوليو ٢٠٢٠ حتي سبتمبر ٢٠٢٠ تمثل قيمة فواتير تخزين مخزن إستاني والبالغ مساحته ٤٩٣م٢ بواقع ٣٨ جنيه للمتر ولم يتم تحصيلها حتي تاريخه. *نحو ٤٩ ألف جنيه رصيد مدين باسم / شركة يونايتد مرحل من العام السابق متضمنا نحو ٤١٢١٢ جنيه تمثل	نظراً لرفض الجهات المختصة تجديد تراخيص المخازن تم تأجيل سداد القيمة الإيجارية وقام العميل بسداد مبلغ مليون جنيه وجارى متابعة تحصيل باقى المديونية بعد حصول العميل على تراخيص تشغيل المخازن . نظراً لظروف انتشار مرض كورونا والاجراءات الإحترازية التى اتخذتها الدولة لمنع انتشار هذا الوباء تم تأجيل سداد القيمة الإيجارية للعميل لمدة (٤) أشهر وتم جدولة المديونية مع العميل ويتم تحصيل المبالغ المستحقة من العميل طبقاً للجدولة المتفق عليها بصفة منتظمة . تم إحالة الموضوع للقطاع القانونى لإتخاذ الإجراءات القانونية اتجاه العميل . تم إحالة الموضوع للقطاع القانونى لإتخاذ الإجراءات القانونية اتجاه العميل .

قيمة فواتير علوم الوزن عن شهري فبراير ومارس ٢٠٢٠ والباقي نحو ٧٥٩٢ جنيه تمثل قيمة إشعارات خصم الضرائب عن نفس تلك المدة تحت حساب مديونية الشركة المذكورة أعلاه الخاصة بمخزن رقم(١٢) بالسلام ولم يتم تسويتها حتي تاريخه. *نحو ١,٤٧٥ مليون جنيه رصيد مدين بأسم/ شركة مودرن موتورز تمثل القيمة الإيجارية المستحقة عن (إيجار جراج الحضرة عن الفترة من شهر مايو ٢٠١٩ حتي يناير ٢٠٢٠) وقامت الشركة باتخاذ الاجراءات القانونية لاستيفاء حقوقها وطرد العميل المذكور لعدم سداد القيمة حتي تاريخه ولازالت القضايا متداولة أمام القضاء. *نحو ٦٠٧,٢٢٩ ألف جنيه أرصدة مدينة متوقفة لبعض عملاء قطاع بورسعيد ودمياط مرفوع بشأن بعضها دعاوى قضائية مازالت متداولة والبعض الاخر صدرت بشأنه أحكام قضائية لصالح الشركة ولم تنفذ بعد . **يتعين العمل علي تحصيل مستحقات الشركة مع تطبيق بنود العقود المذكورة وموالاة الشئون القانونية لعملها في هذا الشأن لحفظ حقوق الشركة لدي الغير، مع مراعاة ما تقضي به معايير المحاسبة المصرية بشأن تلك المديونيات.**	جارى متابعة الدعاوى القضائية بمعرفة القطاع القانونى بالشركة إلى جانب التواصل مع العميل للوصول إلى اتفاق ودى لحل كافة الخلافات وتحصيل مستحقات الشركة ٠ جميع هذه الموضوعات محل دعاوى قضائية مازالت متداولة أمام القضاء ويتم متابعتها من قبل القطاع القانونى للشركة وسيتم إجراء التسويات اللازمة فى ضوء الأحكام التى ستصدر فى هذه الدعاوى ٠
*بدراسة وفحص بعض عقود الايجار المحررة مع العملاء تبين لنا بعض الملاحظات كمايلى: *لم يتضح لنا من خلال الحسابات المختصة موقف سداد العملاء لمبلغ التأمين المنصوص عليها بالتعاقد (نتيجة عدم فصل التأمين المسدد بحساب مستقل – تأمينات للغير – عن حساب تعاملات العملاء) ويتصل بذلك وجود أرصده دائنة لبعض العملاء مرحلة منذ عدة سنوات بلغت نحو ٥٣٩ ألف جنيه لم نتحقق من طبيعتها ومدي صحتها. *عدم وجود أسس يتم من خلالها تحديد القيمة الإيجارية بالمتر المؤجر للعملاء حيث تبين لنا تفاوت فئة التخزين للمتر المربع من عميل لأخر رغم تحرير العقود في نفس العام . * تدني العائد المحقق من استمرار التعامل بعقود التخزين المبرمة في تواريخ سابقة والتى ترجع الي أعوام ٢٠١١/٢٠١٠ تراوحت فئة التخزين للمتر بها بين ٥٣ جنيه، ٧٧ جنيه في حين أن فئة التخزين السائدة للمتر المربع في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠تبلغ نحو ١٧٥ جنيه للمتر وقد بلغت المساحة التخزينية لهم حوالي ١٣٠٠ متر مربع لعدد أربعة عملاء مما أضاع علي الشركة مبلغ نحو ٨٦٥ ألف جنيه عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتي ٢٠٢١/١/٣١	سيتم دراسة ما ورد باللاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة وتقوم الشركة بتعديل القيمة الإيجارية عند تجديد العقود التى تنتهى مدتها طبق لأسعار السوق السائدة وجارى التفاوض مع باقى العملاء التى ترجع عقدوهم إلى عام ٢٠١١ ومازالت مستمرة إلى رفع القيمة الإيجارية بما يتماشى مع اسعار السوق السائدة سيتم دراسة باقى ما ورد بالملاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة ٠ تقوم الشركة بالتعاقد مع بعض شركات التخليص الجمركى لأستغلال مساحات تخزينية لعملائهم مقابل الحصول على مقابل مادى نظير توفير المساحة المطلوبة وهذه العقود تتفق مع القرارات المنظمة لأعمال التخزين والتشغيل داخل الموانئ ويتم النص فى العقد بأن يتحمل الطرف الثانى كافة الرسوم التى تقررها الدولة هذا بخلاف ما تحصل عليه الشركة من اصحاب البضائع المخزنة وفى حالة تحويل البضائع إلى المهمل يتم تطبيق قانون وإجراءات الجمارك وهى قوانين سيادية ولا يجوز الأتفاق على ما يخالفها ٠

بخلاف السنوات السابقة نتيجة عدم زيادة القيمة الايجارية للعملاء المتعاقد معهم منذ أكثر من ١٠ أعوام بما يتناسب مع أسعار الايجار السائدة .

*تنوع فئات التخزين للعميل الواحد مثال ذلك شركة يونيفريت التي تراوحت فئة التخزين للمتر في بعض العقود ٧٧,٣٥ جنيه للمتر في حين بلغت فئات التخزين للعقود الجديدة نحو ١٧٥ جنيه للمتر .

*رغم تدني القيمة الايجارية لبعض العملاء إلا أنه لم يتم اللجوء من قبل الشركة في إنهاء التعاقد وذلك رغم ما تضمنته العقود من أمكانية انهاء التعاقد بين الطرفين بالتراضي بشرط إبلاغ الطرف الاخر بمدة أقصاها شهر قبل نهاية تجديد العقود.

*اختلاف شروط التعاقد المبرمة من عميل الي أخر من حيث:

*القيمة التأمينية للتعاقد والذي نص في بعض العقود أن تكون القيمة التأمينية مقدرة بنحو قيمة إيجار شهر من القيمة التعاقدية وفي بعض العقود الاخر بلغت ثلاثة شهور من القيمة التعاقدية.

*غرامات التأخير والتي تراوحت بنسبة ١٠% لبعض العقود ونسبة ١٥ % للبعض الأخر.

*أماكن التخزين محددة في بعض العقود وغير محدد في البعض الأخر.

*نص العقد أنه في حالة استغناء العميل عن جزء من المساحة التخزينية المخصصة لهم وذلك بناء علي طلب كتابي منهم قبل ١٥ يوم من نهاية الشهر مما يتيح الفرصة للعميل لتحقيق المساحات التخزينية المتفق عليها حسبما يري فقط دون مراعاة صالح الشركة في إيجار المساحة بالكامل.

*عدم تحديث العقود بما يتمشى مع القوانين والقرارات المستحدثة والصادرة في الفترات الاخيرة والمتعلقة بنشاط التخزين داخل الدائرة الجمركية ومنها قرار رقم (٨٠٠) لسنة ٢٠١٦ واستمرار التعامل بنفس شروط التعاقد المحرر منذ أعوام ٢٠١٠ وما قبله .

*افتقد العقد الضمان الواجب اتخاذه حال تعثر العميل عن الافراج عن البضاعة وتحويله إلي مهمل حيث أن في هذه الحالة تكون مستحقات الشركة عرضه الضياع الكلي نتيجة اللجوء لبيع بضاعة العميل من قبل مصلحة الجمارك وتحصيل قيمة البيع في سداد التعريفة الجمركية ومستحقاتها طرف العميل في حين أن مستحقات الشركة تكون في الترتيب الرابع والخامس الأمر الذي يستوجب علي الشركة ضرورة وضع ضوابط وشروط ضمن العقود تضمن

مستحقاتها حال حدوث ما سبق الاشارة إليه ويتضح ذلك جالي في حالة بعض العملاء المتعثرين في السداد (شركة محمد حسن السقعان، شركة أكوا توب، شركة البشير). *الكثير من عقود العملاء مبرمة مع شركات التخليص الجمركي وليس مع مالكي رسائل البضائع المخزنة وذلك ما يعرض الشركة للمخالفات والعقوبات من قبل هيئة الموانئ نظرا لعدم جواز التأجير من الباطن وفقا للقرارات المنظمة لأعمال التخزين والتشغيل داخل الموانئ وذلك بالمخالفة للمادة رقم (٣) للقرار ٨٠٠ لسنة ٢٠١٦. **يتعين أعادة النظر في البنود المدرجة بالعقود المبرمة مع العملاء بما يكفل حفظ حقوق الشركة مع ضرورة مراعاة ما جاء بالقرار رقم ٨٠٠ لسنة ٢٠١٦.**	
- تصاعد مديونيات بعض العملاء خلال الفترة نظرا لعدم قيامهم بسداد قيمة الفواتير الصادرة لهم بالكامل ومن أمثلة ذلك: * العميل / محمد حسين السقعان بلغت مديونيته في٢٠٢١/٦/٣٠مبلغ نحو ٢,٣١٢ مليون جنيه وصدرت له فواتير تخزين جمركي خلال الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتي ٢٠٢١/٦/٣٠ بقيمة قدرها نحو ١,٢٥٧ مليون جنيه فضلا عن رصيده المرحل من العام السابق بنحو ١,٠٥٥ مليون جنيه ولم يسدد أيه مبالغ خلال تلك الفترة وتوقف عن السداد وهناك نزاع قضائي متداول بين بالشركة والعميل بالقضية رقم ١٣٦٢ لسنة ٢٠٢٠ مدني كلي بورسعيد للمطالبة بسداد القيمة الايجارية المستحقة عليه كما أن هناك قضية مرفوعة من قبل ورثة العميل ضد الشركة برقم ١٤٥٤ لسنة ٢٠٢٠ مدني كلي بورسعيد إلزام الشركة بأن تؤدي للعميل المبالغ المالية التي يتم تحصيلها منهم كرسم تراخيص والمحدد لها جلسة في ٢٠٢١/١٢/٢ للتقرير. *العميل / بكار لاين بلغت المديونية أول المدة نحو ٢٩٨٥٤ جنيه اقتصر ما تم سداده منها علي مبلغ ٣٠٠٠ جنيه فقط لا غير ليظهررصيده في٢٠٢١/٦/٣٠ بمبلغ نحو ٢٦٨٥٤ جنيه (رصيد متوقف) علما بأنه لا يتم إصدار فواتير تخزين للعميل المذكور خلال الفترة. *العميل / شركة أكوا توب للتجارة بلغت مديونية نحو ٢٩٥٦٣٥,٣٥ جنيه تمثل رصيد متوقف منذ ٢٠١٩/١١ قيمة الايجار الشهري المستحق عليه ولم يتم سداده حتي تاريخه وقد تم رفع دعوي قضائية ضد العميل برقم ١٣٦٣ لسنة ٢٠٢٠ مدني كلي بورسعيد بإلزامه بسداد مستحقات الشركة والمحدد لها جلسة ٢٠٢١/١٢/١ للتقرير. **نوصي بضرورة العمل علي تحصيل كافة مستحقات**	جميع هذه الموضوعات محل دعاوى قضائية مازالت متداولة أمام القضاء ويتم متابعتها من قبل القطاع القانونى للشركة وسيتم إجراء التسويات اللازمة فى ضوء الأحكام التى ستصدر فى هذه الدعاوى .

الشركة عن فواتير التخزين الجمركي مع التنبيه علي إدارة التخزين الجمركي بعدم صرف البضاعة من المخازن قبل سداد قيمة فواتير التخزين الخاصة بها وكذا تحصيل المديونيات الظاهره عن أرصدة أول المدة حفاظا علي أموال الشركة وحقوقها .	
*تضمن حساب العملاء نحو ٤٠٠ ألف جنيه رصيد دائن باسم / شركة البشير جروب ظهر الحساب علي غير حقيقته نتيجة تقاعس الشركة في إصدار الفواتير علي ذلك العميل منذ عام ٢٠١٨ حتي عام ٢٠٢٠ (قبل تحويل البضاعة الي مهمل داخل دائرة التخزين الجمركي برقم ٩٩ لسنة ٢٠٢٠) ورغم موافقة الشركة علي طلب العميل في ٢٠١٩/١٢/١٧ بتخفيض القيمة الايجارية والتي قدرت بنحو ٨٠٠ ألف جنيه الي ٤٠٠ألف جنيه بشرط سرعة إنهاء الافراج الجمركي وسحب البضاعة خلال ١٠أيام من تاريخه وهو ما لم يتم تنفيذه من قبل العميل ولم يتم تحميل العميل بقيمة إيجارية منذ ذلك حتي تم تحويلها إلي مهمل. *** يتعين ضرورة إثبات المدينونيات الخاصة بالعميل وإظهارها علي حقيقتها للحفاظ علي حقوق وأموال الشركة.**	سيتم تسوية هذا المبلغ بعد بيع المهمل بمعرفة الجمارك وحصول الشركة على حصتها من حصيلة البيع وبعد حصول الدولة على مستحقاتها من رسوم جمركية وضرائب .
*ظهر رصيد العميل / شركة بورسعيد للمستودعات والترانزيت مدينا بنحو ٧,٢٥٤ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ وتبين بشأنها ما يلي: *ترجع نشأة تلك المديونية من جراء الاتفاق المبرم مع العميل في ٢٠١٦/٢/٤ والذي يتلخص في استغلال العميل لعدد أربعة مخازن جمركية بمساحة ٤٠٠٠ متر بأرض الرسوة مقابل نسبة ٣٣% من ايرادات التخزين تستحق للشركة بحد أدني ١,٥ مليون جنيه سنويا علي أن تكون المحاسبة كل ثلاثة أشهر دون أن تتحمل الشركة أية مصروفات أيا كانت نوعها ، فضلا علي أن يقوم العميل بتجهيز المخازن والمقدر قيمة تلك التجهيزات بنحو ٢,٣ مليون جنيه وتؤول للشركة في نهاية العقد والذي يستمر لمدة سبعة سنوات وعلي أن يقوم العميل بتوريد ما قيمته ٣٧٥ألف جنيه كضمان لتنفيذ العقد وبدراسة ذلك الاتفاق وطريقة تنفيذه تبين ما يلي: *ضآلة ثبات قيمة الحد الأدنى المستحق للشركة والمقدر بنحو ١,٥ مليون جنيه علي الرغم من طول فترة التعاقد والتي تستمر لمدة سبعة سنوات من تاريخ التعاقد الامر الذي يؤدي الي عدم أمكانية الشركة تعظيم العائد المحقق في استغلال تلك المخازن حيث كان يستوجب عند إبرام التعاقد والاتفاق علي زيادة قيمة الحد الأدنى للإيراد بنسبة سنوية.	تم التفاوض مع العميل المذكور لسداد المديونية المستحقة عليه خلال شهر مايو ٢٠٢٠ والعميل ملتزم بما تم الاتفاق عليه وبالنسبة لوجود ضمانات لسداد تلك المديونية فالعميل المذكور قام بعمل تجهيزات بالمخازن تقدر قيمتها بحوالى ٢,٥ مليون جنيه وقام العميل بسداد مبلغ ١,٧٥٠ مليون جنيه فى شهر أغسطس ٢٠٢١ وجارى دراسة المبالغ المحملة على العميل وخاصة ضريبة القيمة المضافة وتطبيق قرار وزير النقل رقم ٨٠٠ لسنة ٢٠١٦ فى ظل خضوع المخازن للقانون رقم ٨٣ الخاص بالمناطق الإقتصادية ذات الطبيعة الخاصة وإستغلال المخازن فى تخزين سيارات المعوقين وجارى تجديد تراخيص المخازن وفقآ لقانون رقم ٨٣ الخاص بالمناطق الإقتصادية ذات الطبيعة الخاصة وذلك بعد قيام العميل بتقديم الدراسات اللازمة للحصول على موافقات الحماية المدنية ،مع الإحاطة بأن التعاقد تم مع العميل فى عام ٢٠١٥ ونظرآ للظروف الإقتصادية التى كانت تمر بها البلاد فى تلك الفترة وعدم صلاحية هذه المخازن للإستخدام وعدم إستغلالها لمدة سنوات طويلة لبعد منطقة الرسوة التى بها المخازن عن أرصفة الميناء وإحجام المستوردين عن التخزين فيها تقدمت شركة بورسعيد للمستودعات والترانزيت فى ذلك الوقت بطلب للتعاقد مع الشركة لإعادة تأهيل هذه المخازن وتشغيلها وإدارتها بمعرفتها وعلى نفقتها الخاصة بنظام المناطق الإقتصادية ذات الطبيعة

*ضآلة قيمة التأمين المقدم من العميل كضمان جدية السداد والتعاقد والبالغ نحو ٣٧٥ ألف جنيه وذلك مقارنة بطول فترة التعاقد والمقدر بسبع سنوات حيث كان يستوجب علي الشركة الحصول علي خطاب ضمان بنكي وقيمة تأمينية تتناسب مع قيمة هذا الاتفاق. *عدم إلتزام العميل بسداد مستحقات الشركة وفقا لبنود التعاقد حيث تعثر العميل في السداد وفقا للمواعيد المحددة (كل ثلاثة شهور) لمبلغ ٣٧٥ ألف جنيه مما أدي الي تراكم المديونية طرفه حيث بلغ رصيد العميل المرحل من العام المالي السابق نحو ٣,٢٤٠ مليون جنيه خلاف المديونية المستحق عليه خلال الفترة والبالغة نحو ٥,٣٩٩ مليون جنيه . وهو ما دعي الشركة إلي إبرام اتفاق مع العميل علي إعادة جدولة المديونية السابقة بحيث يتم سداد مبلغ ١٢٥ ألف جنيه شهريا بالإضافة إلي ما يستجد من مديونيات جديدة وهو ما لم يتم تنفيذه حيث بلغ ما تم سداده من قبل العميل خلال الفترة نحو ١,٦٣٦ مليون جنيه فقط. *علي الرغم من عدم التزام العميل بما تم الاتفاق عليها من إعادة الجدولة وتعثره في سداد المديونية مما إضطرت الشركة من خصم قيمة الضمان البالغ ٣٧٥ ألف جنيه من مديونيات العميل إلا أنه لم يتم إتخاذ أيه إجراءات قانونية اوتنفيذ بنود التعاقد في هذا الشأن والذي ينص علي أنه " في حالة عدم تحقق الحد الأدنى الربع سنوي المستهدف وقيام الشركة بمصادرة الضمان يعتبر هذا العقد مفسوخ من تلقاء نفسه دون الحاجة لاتخاذ أية إجراءات " بل عكس ذلك تم استكمال تنفيذ الاتفاق مع العميل بدلا من فسخ التعاقد مما أدي إلي تراكم المديونية حتي بلغت نحو ٧,٢٥٤ مليون جنيه. *عدم تحميل العميل بقيمة المصروفات (المرتبطة بأعمال النشاط مثل (الكهرباء – المياه – التليفونات – مرتبات – اللجنة الجمركية .....) وذلك عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/١ حتي ٢٠٢١/١/٣١ طبقا للاتفاق المبرم. *عدم النص في بنود التعاقد علي أيه شروط جزائية أو غرامات تأخير حالة عدم إلتزام العميل بتنفيذ بنود التعاقد. *أسفر التعامل مع العميل عن وجود مطالبة من قبل وزارة المالية (مصلحة الجمارك) بمبلغ ٦,٣٩٣ مليون جنيه مستحق علي الشركة قيمة ضرائب ورسوم جمركية عن عدد ٢٧٣ شهادة جمركية عن بضائع واردة ومخزنة داخل مخازن الشركة محل التعاقد مع العميل الامر الذي دعي الشركة الي اقامة الدعوي رقم ٧٤ لسنة ٢٠٢١ مدني كلي بورسعيد للمطالبة ببراءة ذمة الشركة والتي تم إحالته الي القضاء الاداري ببورسعيد برقم ٤٨٤٩ لسنة ٩ ق والتي حدد لها جلسة ٢٠٢١/٩/١٩ ولم يتم اتخاذ أيه إجراءات من قبل الشركة تجاه العميل بشأن تلك المطالبة علي الرغم من النص في التعاقد علي تحميل العميل لكافة	الخاصة حيث إلتزم العميل بكل ذلك ولكن لظروف خاصة بالجمارك تم وقف تراخيص المخازن للعمل تحت مظلة القانون الخاص بنظام المناطق الإقتصادية ذات الطبيعة الخاصة حيث استمرت محاولات تشغيل المخازن مرة أخرى والتواصل مع كافة المسئولين بالدولة لمدة أكثر من ثلاث سنوات إلى أن تمت الموافقة على تشغيل المخازن وفقاً لأحكام القانون رقم ٨٣ الخاص بالمناطق الإقتصادية ذات الطبيعة الخاصة .

المصاريف المتعلقة وأية غرامات خاصة بالنشاط بند رقم (٧ ، ٨) في العقد. *عدم تخزين أيه بضائع بالمخازن محل هذا الاتفاق منذ شهر ٢٠٢٠/١٢ وحتي تاريخه وهي مغلقة بالكامل مما استوجب معه تحميل العميل بقيمة الحد الأدنى للإيراد بنحو ٣٧٥ ألف جنيه عن كل ثلاثة شهور. *عدم الاعتماد في ابرام التعاقد علي اعداد دراسة جدوي شاملة قبل التعاقد حيث ارتضت الشركة في الاتفاق علي قبولها للحد الأدنى للإيراد والمحدد بمبلغ ٣٧٥ ألف جنيه كل ثلاثة شهور مقابل استغلال العميل كامل مساحة مخازن الرسوة والبالغ مساحتها التخزينية بها حوالي ٤٠٠٠ متر مربع فضلا عن عدم ورود بضائع لمخزن رقم ٣ منذ بداية التعاقد حتي تاريخه مما يؤثر علي نسبة الايراد الامر الذي يشير الي ان هذا التعاقد يمثل في حقيقته عقد ايجار وليس اتفاق مشاركة وبما يعادل قيمة إيجارية بنحو ٥٢ جنيه للمتر المربع شامل كامل المصروفات في حين أن القيمة الايجارية للمتر المربع في ذات عام إبرام التعاقد بلغ نحو ١٠٠ جنيه للمتر الامر الذي يشير الي خسارة الشركة ٤٨ جنيه لكل متر مربع شهريا يمثل عائد ضائع بلغت قيمته السنوية نحو ٢,٣٠٤ مليون جنيه. وهو ما يظهر عدم تحقيق الاتفاق المبرم مع العميل الهدف المرجو منه حيث لم تحصل الشركة علي أية نسبة من ايرادات التخزين (٣٣ % من إيرادات التخزين كل ٣ أشهر) وحصلت فقط علي مبلغ ٣٧٥ ألف جنيه (كل ٣أشهر) وهو الحد الأدنى المتفق عليه شهريا. مما سبق يتضح لنا التراخي الشديد من قبل الشركة في ابرام بنود التعاقد وفي طريقة تنفيذها اعتمادا في ذلك علي الاكتفاء بتحميل العميل بالحد الأدنى للإيراد فضلا عن مخالفة معظم بنود التعاقد السابق ذكرها . **يتعين ضرورة:** **- تحديد المسئولية بشأن عدم تنفيذ بنود التعاقد وكذا عدم اتخاذ أية اجراءات قانونية تجاه تقاعس العميل عن سداد مستحقات الشركة.** **- العمل علي استداء مستحقات الشركة طرف العميل المذكور.** **- اتخاذ كافة الاجراءات القانونية وموالاة الدعوي القضائية.** **- اعادة دراسة مدي جدوي استمرارية الشركة في هذا التعاقد من عدمه في ظل تعثر العميل وكذا عدم وجود بضائع واردة بالمخازن واجراء التصويب اللازم.**	
*بلغ رصيد العميل ترنس أوشن للشحن نحو ٧,٩٤٥ مليون جنيه في ٢٠٢١/٦/٣٠ متضمنا نحو ٤,٩٠٢ مليون جنيه قيمة مستحقات للشركة مرحلة منذ عدة سنوات لم يتم	بالنسبة للتعامل بالنظام الآجل فيرجع إلى طبيعة التعاملات مع العميل طبقا للتعاقد المبرم معه وبالنسبة للضمانات قد قام العميل بإنشاء المخازن على نفقته الخاصة بتكلفة تقديرية تقدر

تحصيلها وذلك نتيجة استمرار الشركة في التعامل بالنظام الاجل مع ذلك العميل دون وجود أيه ضمانات مقدمة من العميل لاستيداء تلك المديونية. *بلغت قيمة ما تم تعليته علي الايرادات من جراء التعامل مع ذلك العميل نحو٥,٠٤٣ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ ولم يتم تحصيل سوي مبلغ نحو ٢ مليون جنيه من إجمالي المديونية المستحقة عليه رغم تعثر العميل عن السداد ويعد هذا إيراد مشكوك في تحصيله لذا يستوجب الامر تخفيض الايرادات بذلك المبلغ. *لم يتم إتخاذ أيه إجراءات تجاة ذلك العميل للحصول علي مستحقات الشركة حتي تاريخه. *استمرار الشركة فى التعامل مع العميل بدون تعاقد والذى أدى إلى عدم الوقوف على أسس أحتساب الأيراد. *لم نقف على قيمة أعمال الإنشاءات التى قام بها العميل وقيدها لصالح الشركة داخل الميناء طبقاً للعقد الذى تم إلغاءه عام ٢٠١٧ والذى ينص على انه " تؤول ملكيتة للشركة بنهاية التعاقد ". **يتعين ضرورة إتخاذ كافة الاجراءات التي من شأنها تكفل للشركة الحصول علي مستحقاتها طرف العميل مع إجراء التصويب اللازم.**	بحوالى ١٥ مليون جنيه تقريباً وقد تم تحصيل مبلغ ٢ مليون جنيه من العميل خلال شهر سبتمبر ٢٠٢١ ومبلغ ٢ مليون جنيه خلال شهر أكتوبر وسيتم دراسة ما ورد بالملاحظة بشأن تحديد قيمة اعمال الانشاءات ٠
* لم يتضمن حساب العملاء نحو ٤٤ ألف جنيه رصيد مدين لعملاء تأجير المخازن داخل مخزن الشونة على الرغم من انهاء التعاقد معهم لعدم تجديد استغلال تشغيل الشونة من محافظة بورسعيد للشركة وقد قامت الشركة بتسويتها بحساب المصروفات دون اتخاذ أية إجراءات لتحصيلها والعرض علي السلطة المختصة خاصة أن تلك المبالغ حديثة نسبياً تعود الي عام ٢٠١٧. **يتعين ألغاء ما سبق مع دراسة الموقف والعرض على السلطة المختصة .**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة
*عدم إجراء أية مطابقات بين أرصدة العملاء بالقطاع التجاري وأرصدتهم بالقطاع المالي خاصة في ظل إنعدام أوجه المراجعة والرقابة علي القطاع التجاري بمنطقة بورسعيد. **يتعين ضرورة إجراء المطابقات الدورية بين القطاعين التجاري والمالي بشأن أرصدة العملاء.**	تم التنبيه على العاملين بالقطاع المالى والتجارى للتنسيق والمطابقة لأرصدة العملاء بينهم ٠
*تضمن حساب العملاء نحو ٢٨٠ ألف جنيه رصيد دائن بالخطأ صحته تأمينات للغير تمثل تأمين قيمة شهر من القيمة الأيجاريه المسددة عن مساحات تخزينية داخل المخازن الجمركية لحين الافراج عن تلك البضائع معظمها منذ سنوات " رصيد مرحل " دون وجود فواتير أعمال	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة ٠

لها بالقطاع حاليا لتسويتها. **يتعين إجراء التسوية اللازمة والوقوف على صحة الارصدة المتوقفة من حيث وجود أعمال جديدة لهولاء العملاء من عدمه واتخاذ اللازم بشأنها.**	
*نحو ٢,٨٣٣ مليون جنيه أرصدة مدينة لبعض العملاء على الرغم من وجود تعاملات قائمة معهم وقد تبين بشأنها ما يلى: *نحو ١,٤٦٩ مليون جنيه باسم شركة العزيزية يمثل قيمة المتبقى من ايجار مستحق عن مخزن طلعت بالسبتية عن أربعة الشهور الأخيرة من العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ هذا وقد تم جدولة المديونية المستحقة على العميل. *نحو ٩١٥ ألف جنيه باسم مالتى فارم لاند تمثل القيمة الايجارية عن بعض مواقع الشركة. *نحو ٤٤٩ ألف جنيه بأسم اس تى اتش فارم للأدوية يمثل قيمة إيجار مستحق حيث تم سداد المستحق عن الفترة المالية دون سداد المديونية المرحلة من الاعوام السابقة. **يتعين العمل على سرعة تحصيل مستحقات الشركة مع إتخاذ ومتابعة كافة الإجراءات القانونية اللازمة وبحث وتسوية ارصدة شركة العزيزية وما يترتب على ذلك من آثار.**	هؤلاء العملاء مازالت عقودهم مستمرة مع الشركة ومنتظمين فى السداد وبالنسبة لشركة العزيزية فيتم تحصيل مستحقات الشركة طبقا للجدولة المتفق عليها بإنتظام وجارى تحصيل المديونية المستحقة من شركة مالتى فارم وشركة اس تى اتش فارم للأدوية ٠
*عدم إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن أرصدتها الظاهرة بحساب العملاء والموردين فى ٢٠٢١/٦/٣٠ - والبالغة نحو ١٥٩٢ مليون جنيه مديناً، نحو ١٥٠٢ مليون جنيه داننا بعد تأثره بقيمة العجز الخاص بالاقماح المحلية موسم ٢٠١٦وتجدر الاشارة إلي أن أخر مطابقات تم إجروها مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن معاملات القمح المستورد عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٥/٦/٣٠ هذا ولم يتم تسوية الفروق الناتجة عن المطابقات السابقة حتى تاريخ الفحص والتى تتمثل فى: * نحو ١٤,٠٥٥ مليون جنيه (مديناً) قيمة مصاريف أدارية عن نقليات تخص الشركة عن الاعوام ١٩٩٩/٢٠٠٠ حتى ٢٠١٧/٢٠١٦ بخلاف نسبة ٤% فائدة سنوية مستحقة عن هذا المبلغ وتم رفع الدعوى رقم ٧٤٦٢ لسنة ٢٠٠٢ حكم فيها باحقية الشركة بمبلغ ٤١٨ ألف جنيه عن الفترة من ١٩٩٩ ختي عام ٢٠٠٣ كما تم أقامة دعوي أخري برقم ١٢٧ لسنة ٢٠١٨ مدني جنوب القاهرة للمطالبة بمستحقات الشركة عن الفترة من ٢٠٠٤ حتي أخر مطابقة تم إجراؤها مع الهيئة وقضت بعدم الأختصاص والاحالة للقضاء الإداري ولم يحدد لها جلسة بعد. * نحو ٢,٥٥ مليون جنيه (مديناً) قيمة فروق مطابقة الاعمال المتممة للتفريغ عن الاعوام السابقة دون وجود	جارى التنسيق مع السادة المسئولين بهيئة السلع التموينية لإستكمال المطابقات مع الإحاطة بأنه تم إجراء المطابقة عن نشاط النقل والقمح المحلى وجارى استكمال إجراء المطابقات الكمية للقمح المستورد وسيتم موافاتكم بها ٠ بالنسبة لمبلغ ١٤مليون جنيه فهو قيمة المصاريف الإدارية المستحقة على هيئة السلع التموينية بواقع ٢% عن نقليات جهاز نشاط النقل بالشركة فهى محل خلاف بين الشركة والهيئة العامة للسلع التموينية ومازالت الاتصالات مع الهيئة مستمرة لحسم هذا الموضوع فى ضوء الأحكام الصادرة فى هذا الشأن.

تفاصيل توضح طبيعتها حتى ٢٠١٥/٦/٣٠. * نحو ١,٣٢٣ مليون جنيه (مديناً) قيمة ضريبة مبيعات على المصاريف الادارية لفواتير نقليات القمح عن الاعوام من ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حتى ٢٠١٠/٢٠١١. *نحو ٥٤٧ ألف جنيه (مديناً) قيمة مصروفات قضايا أجور تعتيق لسيارات الصب عن الفترة من عام ١٩٨٥ حتى عام ٢٠٠٠ الصادرة بشأنها أحكام قضائية لصالح شركة النقل المباشر. *نحو ١,٤٤٣ مليون جنيه رصيد دائن تحت مسمي عجوزات شركات وجمعيات نقل دون إجراء المطابقة عليه. *نحو ٣,٨٩٦ مليون جنيه قيمة مستحقات الشركة عن مصروفات إعادة تصدير الباخرة تيوفورس التابعة لشركة التجار المصريين. علماً بانه سبق رد الشركة على تقاريرنا الأعوام السابقة بانه جارى اجراء المطابقات الأمر الذى لم يتم بعد حتى تاريخه .ويتصل بما سبق مطالبة الشركة للهيئة العامة للسلع التموينية بسداد مبلغ نحو ٧٢,١١٧ مليون جنيه فروق فئات الشفط والتفريغ عن الفترة من ٢٠١٥/٢/١ وحتي ٢٠١٧/٦/٣٠ حيث أن الهيئة المذكورة كانت تحاسب الشركة علي الفئات قبل تعديلها بموجب اعتماد السيد / وزير التموين والتجارة الداخلية علي توصية اللجنة المشكلة بناء علي القرار الوزاري رقم (٤٦) لعام ٢٠١٥. **نوصي بضرورة اجراء المطابقة على أرصدة حسابات الهيئة العامة للسلع التموينية للتأكد من صحة الارصدة بالقوائم المالية فى ٢٠٢١/٦/٣٠ وأجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر المطابقة وما يترتب على ذلك من آثار حفاظا علي أموال الشركة، مع ضرورة إجراء التسويات اللازمة عن المطابقة التي تمت في عام ٢٠١٥ لما لذلك من أثر على نتائج الأعمال .**	وبالنسبة لمبلغ ١,٤٤٣ مليون جنيه رصيد دائن تحت مسمي عجوزات شركات وجمعيات نقل سيتم تسوية هذا المبلغ بعد الإنتهاء من المطابقة مع هيئة السلع التموينية عن أعمال النقل. وسيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
*لم يتم اجراء المطابقات الواجبة مع مطاحن القطاع الخاص (القاهرة – القليوبية - الجيزة) عن مسحوبات الاقماح (مستورد - محلى) لعملاء القطاع الخاص التابعة لهم عن مسحوبات العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ بالمخالفة للتوجيه الوزارى رقم ١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن قيام مديريات التموين والتجارة الداخلية بالمطابقة مع الشركات التى تقع فى نطاقها كل ثلاثة أشهر. **يتعين إجراء المطابقات اللازمة مع مطاحن القطاع الخاص لأنها تعتبر من أدلة الإثبات مع إجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك.**	سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً .

*عدم حسم الخلاف مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن مبلغ نحو ٢١,٧ مليون جنيه قيمة كمية ٩٧٩١,٦ طن أذرة متحفظ عليها بشونة الاعلام والمريوطية والشفاطات على الرغم من حصول الشركة على حكم فى الاستئناف رقم ٥٤٣٨ لسنة ١٥ ق شمال القاهرة بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٢ ضد الشركة الوطنية والمرتبطة بهذه الكمية والزامها بسداد نحو ١٧,٧٥٨ مليون جنيه وحصول الشركة على الصيغة التنفيذية للحكم، كذا نحو ٩٠٧ ألف جنيه قيمة المستحق للهيئة عن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٠٣٤٥ لسنة ١٢٨ ق عن عجز استلام كمية ٣٧٧,٢ طن قمح . **نكرر التوصية بسرعة إجراء المطابقة على أرصدة حسابات الهيئة العامة للسلع التموينية وأجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر المطابقة وما يترتب على ذلك من آثار حفاظا علي أموال الشركة.**	بالنسبة لمبلغ ٢١،٦٧٨ مليون جنيه قيمة ٩٧٩١ طن أذرة صفراء فقد صدر حكم فى الدعوى رقم ٥٤٣٨ لسنة ١٥ق شمال القاهرة بتاريخ ٢٠١٢/١١/١٢ لصالح الشركة ضد الشركة الوطنية بتعويض قدره ١٧،٧٥٨ مليون جنيه عن الأضرار التى لحقت بالاذرة المخزنة بشونة الإعلام وجارى إتخاذ إجراءات تنفيذ الحكم حيث تم الحجز على أرض الشونة بما عليها من منقولات علما بأن الشركة قامت ببيع الاذرة المتحفظ عليها بناء على قرار النيابة العامة بمبلغ ٣،٤ مليون جنيه٠وبالنسبة لمبلغ ٩٠٧ ألف قيمة المستحق للهيئة عن الحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٠٣٤٥ لسنة ١٢٨ ق قامت الشركة برفع دعوى نقض للحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٠٣٤٥ لسنة ١٢٨ ق وسيتم التسوية فى ضوء حكم النقض. وجارى التنسيق لإجراء المطابقات مع الهيئة العامة للسلع التموينية وسوف نوافيكم بها فور الإنتهاء منها ٠
*بلغ رصيد حساب الهيئة العامة للسلع التموينية ضمن حساب العملاء في ٢٠٢١/٦/٣٠ عن المنظومة الحديثة دائناً بمبلغ نحو ٤٢,٧٨٩ مليون جنيه كما ظهر رصيد دائن بحساب العملاء أيضا باسم عدد من المطاحن/عملاء المنظومة الحديثة بمبلغ نحو ٧,٥٣٤ مليون جنيه عن مستحقات تلك المطاحن عن سنوات سابقة حتي عام ٢٠١٥ حيث لم يتم إجراء المطابقة علي تلك المستحقات مع مديريات التموين المختلفة. **نوصي بضرورة إجراء المطابقات اللازمة مع مديريات التموين المختلفة واتخاذ اللازم نحو تسوية تلك الحسابات والافادة.**	سيتم الدراسة واتخاذ مايلزم طبقا لما تسفر عنه الدراسة ٠
*تضمن رصيد حساب الهيئة العامة للسلع التموينية بحساب العملاء في ٢٠٢١/٦/٣٠ نحو ٤٣,٩٧٥ مليون جنيه (دائناً)عن منظومة القمح الطباقي وذلك علي الرغم من إلغاء منظومة القمح الطباقي منذ عدة سنوات. **نوصي بتسوية الرصيد المذكور بحساب الهيئة العامة للسلع التموينية – قمح مستورد- حيث أنه يخص منظومة الاقماح المدعمة السابقة حتي عام ٢٠١٣ والافادة.**	سيتم الدراسة واتخاذ مايلزم طبقا لما تسفر عنه الدراسة ٠
*وجود العديد من حسابات الهيئة العامة للسلع التموينية الدائنة في ٢٠٢١/٦/٣٠ منذ عدة سنوات دون حركة عليها وعلي الرغم من إنتهاء العمل بتلك المنظومات السابقة وتتمثل فى نخالة خشنة نحو ٩٣,١٢٢ مليون جنيه ومبيعات ذرة نحو ٢,٢٥٣ مليون جنيه، نحو ٧٧,٦٢٦ مليون جنيه رصيد مدين يخص تسويق أقماح محلية موسم ٢٠١٥ علي الرغم من إقفال حسابات المطاحن الخاصة بها. **نوصي بضرورة إتخاذ اللازم نحو المطابقة علي تلك الحسابات**	سيتم الدراسة واتخاذ مايلزم طبقا لما تسفر عنه الدراسة ٠

وتسويتها مع حسابات الهيئة العامة للسلع التموينية وسداد المستحقات أوتحصيل أموال الشركة.	
*تضمن حسابات الهيئة العامة للسلع التموينية ضمن حساب العملاء في ٢٠٢١/٦/٣٠ عن منظومة الأقماح الحرة رصيد مدين بميلغ ١٣,٢٩ مليون جنية والذى ظهر نتيجة خصم المبالغ المعلاة لمطاحن القطاع الخاص منذ سنوات من حساب هيئة السلع التموينية بعد المطابقة التى تمت بين الشركة وممثلى تلك المطاحن الأمر الذى يعنى عدم وجود مديونية مستحقة للهيئة تحت هذا المسمى. **يتعين بحث المبلغ المذكور وإجراء مطابقة مع الهيئة بشأنة والأفادة حفاظا على أموال الشركة**	سيتم الدراسة واتخاذ مايلزم طبقا لما تسفر عنه الدراسة ٠
*مازال عدم التزام مصلحة الجمارك بإخلاء مخازن البيوع الجمركية رغم تحرير عقد أتفاق باستغلال مساحات تخزينية بديلة بغمرة فى ٢٠٠٥/١٢/١٧ ولم يتضمن عقد الاتفاق المذكور النص على مقابل لاستغلال مخزن البيوع بالسبتية فى حالة عدم الإخلاء وذلك منذ ٢٠٠٦/٤/١ وحتى تاريخه وقد بلغ قيمة المستحق على مصلحة الجمارك فى ٢٠١٩/٦/٣٠ نحو ٧٥ ألف جنيه، وقد اقامت الشركة الدعوى رقم ٦٩٤٨ لسنة ٢٠١٤ مدني شمال بجلسة ٢٠١٩/٥/٢٧ حكم لصالح الشركة بالغاء حكم اول درجة والقضاء مجدداً باختصاص محكمة شمال القاهرة ولائياً وما زالت متدولة. **يتعين اتخاذ ومتابعة كافة الإجراءات القانونية الواجبة فى هذا الشأن حفاظاً على ممتلكات وحقوق الشركة وما يترتب على ذلك من آثار.**	ورد إلى الشركة من وزارة التموين والتجارة الداخلية كتاب السيد اللواء اركان حرب مستشار رئاسة الجمهورية يطلب فيه إخلاء مبنى السبتية لدخوله فى نطاق تطوير ميدان رمسيس ومحطة مصر وتم إخلاء المكان مع بقاء بعض الموظفين لتأمين المبنى والمحافظة عليه من الباعة الجائلين ويتم الأن التنسيق مع وزارة التموين لإخلاء المكان نهائياً بما يحفظ حق الشركة فى الحصول على التعويض المناسب عن هذا المكان ويتم متابعة الدعوى القانونية المقامة ضد مصلحة الجمارك بمعرفة القطاع القانونى بالشركة ٠
- بلغ رصيد حساب الأرصدة المدينة الأخري نحو ٣١٥,٠١٦ مليون جنيه وقد تبين بشأنها ما يلي: *تضمن الحساب المذكور مبلغ نحو ٣٠٥,٧ مليون جنيه قيمة " الحكم فى الدعوى رقم ٢٥٦٠ لسنة ٥ ق " تحت مسمي قيد نظامى يقابلها رصيد دائن بذات القيمة بحساب الالتزامات غير المتداولة – تنفيذ حكم مستأنف ، الالتزامات المتداولة – أقساط قروض وذلك نظرا لقيام الشركة بجدولة المديونية المستحقة لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية بنحو ٣٩٠ مليون جنيه وفقاً للحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٣٤١١ لسنة ١٩٩٤ مدنى كلى – شمال القاهرة والمستأنف برقم ٢٥٦٠ لسنة ٥ ق بمحكمة استئناف القاهرة لمدة ٢٠ سنة وذلك طبقاً لكتاب الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٨ وذلك بعد اعتماد السيد الدكتور وزير التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٧ على تلك الجدولة على ان تقوم الشركة	يتم مراعاة ما ورد بالملاحظة حيث أن هيئة السلع التموينية تقوم بخصم القسط المستحق لها طبقا للجدولة المتفق عليها من مستحقات الشركة عن نشاط الشفط والتفريغ سنوياً ٠

بسداد نحو ٤٥ مليون جنيه خصماً من مستحقات الشركة طرف الهيئة العامة للسلع التموينية عن اعمال الشفط والتفريغ والذي تم سداده وباقى المديونية البالغة نحو ٣٤٥ مليون جنيه على اقساط سنوية لمدة ٢٠ سنة على ان يسدد اول قسط عن العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ بقيمة ١٣ مليون جنيه. **يتعين العمل على اتخاذ ما يلزم نحو الإستمرار في الالتزام بالاتفاق المشاراليه حفاظا علي سلامة أعمال الشركة.**	
*لم تقم الشركة بإجراء المطابقة اللازمة مع الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين عن رصيدها المدين الظاهر ضمن الحسابات المدينة الأخري والبالغ نحو ٤,٥١٨ مليون جنيه ، ورصيده ضمن حسابات الموردين دائنا بمبلغ نحو ٥,٥٢٣ مليون جنيه فى ٢٠٢١/٦/٣٠ حيث اقتصر المسدد من الشركة القابضة خلال الفترة من ٢٠١٦/٢٠١٥ حتي ٢٠٢١/٢٠٢٠ علي مبلغ ٩١٩٤٥٥,٧٨ جنيه عبارة عن فائدة السندات الحكومية عن خمسة سنوات بواقع ١٨٠١٠٠ جنيه سنويا ومبلغ محول من قطاع الاسكندرية قدره ١٨٩٣٧ جنيه ولم يتم سداد أيه مبالغ أخري علي ذمة باقي المعاملات وبيان تلك المديونية علي النحو التالي: * نحو ١,١٦١ مليون حنيه قيمة نولون نقل أقماح محلي موسم ٢٠١٦، أقماح مستورده من الشون المفتوحة الي صوامع الشركة القابضة لاجراء تجارب بدء التشغيل لبعض صوامعها الجديدة. * نحو ١,٢١٣ مليون جنيه القيمة الايجاربة عن المساحة التي تشغلها الشركة القابضة من مبني الشركة الاداري خلال الفترة ومنهم مبلغ نحو ٨٧١ ألف جنيه مرحل من العام السابق. * نحو ٨٦٩,٢٨٠ ألف جنيه قيمة استهلاك كهرباء عن الفترة ومنهم مبلغ نحو ٧٠٠ ألف جنيه مرحل من العام السابق . * نحو ٢٧٠ ألف جنيه قيمة مشغولات داخلية (تصنيع أثاث تم تصنيعها بالشركة العامة للصوامع). * نحو ١٨١,٥١٤ ألف جنيه ضرائب عقارية مستحقة علي الشركة القابضة عن المساحة التي تشغلها ومنهم مبلغ نحو ١٦٥ ألف جنيه مرحل من العام السابق. * نحو ١٤٢ ألف جنيه قيمة إصلاح سيارات الشركة القابضة بورش الشركة العامة للصوامع وقطع غيار. * نحو ٤٠٥ ألف جنيه باقي المبلغ عبارة عن مصروفات مياة وتأجير مشمعات وشراء أجهزة إطفاء وخلافه. **يتعين اجراء المطابقة اللازمة وما يلزم من تسويات فى ضوء**	تم إجراء المطابقة مع الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين عن أعمال النقل الظاهر فى حساب الموردين وسيتم تحصيل مستحقات الشركة بعد إجراء المطابقة على الحساب الظاهر بالحسابات المدينة .

ما تسفر عنه المطابقة وكذا العمل علي تحصيل كافة مستحقات الشركة طرف الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين.	
*ظهر رصيد حساب الشركة القابضة للصناعات الغذائية فى ٢٠٢١/٦/٣٠ مديناً بنحو ٢٦٠,٢٠٩ ألف جنيه وقد تبين بشأنه ما يلى: * عدم اجراء التعاقد منذ عام ٢٠٠٥ وفقاً للأتفاق بين الشركة العامة للصوامع والشركة القابضة للصناعات الغذائية بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٢٢ كما ورد بمحضر الاتفاق بعد تعديل بعض الأماكن المؤجرة وذلك باستبدال الدور الخامس والسادس بالدور الرابع والخامس ولحين تحرير عقد الايجار. * عدم ادراج الجراج المستغل بمساحة ٩٨٦ م٢ ضمن العقد السابق في عام ١٩٩٦ أو الاتفاق في عام ٢٠٠٥ وكذا مدخل خاص بالدور الارضى وعدد ٢ مصعد كهربائى لم تحصل الشركة على قيمة ايجار لها منذ عام ١٩٩٦ من الشركة القابضة للصناعات الغذائية. * تدنى القيمة الايجارية أسوة بإيجار المثل في ذات المنطقة حيث بلغت القيمة الايجارية الشهرية للمساحة ٤,٢٢ جنيه / م٢ بخلاف ما تحملته الشركة عن تلك الادواربقيمة الضريبة العقارية البالغة نحو ٧٢ ألف جنيه سنوياً في حين أن القيمة التقديرية التي أوصى بها القطاع التجارى لإعداد مشروع تعاقد مع الشركة القابضة ١٥٠ جنيه / متر. * بلغت القيمة الايجارية السنوية نحو ٣٠٠ الف جنيه وهى نفس القيمة السابق التعاقد عليها بالعقد السابق بتاريخ ١٩٩٦/٥/٨ عن نفس المساحة دون حصول الشركة على زيادات منذ ذلك التاريخ . **نوصى بإجراء التعاقد مع الشركة القابضة للصناعات الغذائية بالسعر العادل للمتر وكذا العمل على تحصيل المديونية المستحقة عليها حفاظاً على أموال الشركة وتحميل الحساب بالمصروفات المستحقة وما يترتب على ذلك من آثار.**	تم تحميل الشركة القابضة للصناعات الغذائية بقيمة مقابل إستغلال الجراج والكهرباء والضريبة العقارية وتحصيل مستحقات الشركة حتى ٢٠٢٠/٦/٣٠م وجارى متابعة تحصيل باقى المستحقات الخاصة بالعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ وتم مخاطبتها لزيادة القيمة الإيجارية للأماكن المؤجرة لها بما يتناسب مع الأسعار السائدة ويتم التواصل مع السادة المسئولين بالشركة لتفعيل ذلك .
*مبلغ نحو ١,٢٤٦ مليون جنيه بأسماء بعض العاملين (الحاليين والسابقين) شاغلى وحدات السكن الادارى تمثل قيمة ما تتحمله الشركة من مصروفات (قيمة ايجارية، كهرباء، مياه،غاز) ومازال العاملون يشغلون هذه الوحدات رغم صدور العديد من الأحكام لصالح الشركة في هذا الشأن ولم يتم تنفيذها والذى أدى الى اتخاذ مجلس الادارة بعض القرارت بالاجتماع رقم ٦ لسنة ٢٠١٩ فى ٢٠١٩/٥/٢٩ منها عدم اخلاء طرف العامل الذى يشغل وحدة سكنية عند انتهاء خدمته وعدم صرف مستحقاته	بالنسبة للائحة الإسكان الإداري فقد صدر قرار مجلس الإدارة بجلسته بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢٩ بعدم إخلاء طرف العامل الذى يشغل وحدة سكنية فى السكن الأدارى عند انتهاء مدة خدمته بالشركة وكذلك عدم صرف مستحقاته المالية حتى يقوم بإخلاء الوحدة السكنية التى يشغلها وطبقا لقرارات المجلس السابقة يتم تحميله بمبلغ ٣٠٠ جنيه شهريا مقابل الانتفاع وتحميله بقيمة مصروفات المياه والكهرباء وتقوم الإدارة القانونية بالمتابعة وإتخاذ الإجراءات القانونية حيال تنفيذ

المالية حتى يقوم بإخلاء الوحدة السكنية وتم تأجيل النظر فى اخلاء العاملين الحاليين لوضع الحلول المناسبة لذلك. **يتعين الالتزام بعقود السكن الاداري وإتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتنفيذ الاحكام الصادرة لصالح الشركة في هذا الشأن حفاظاً على حقوق وممتلكات الشركة.**	الأحكام الصادرة لصالح الشركة.
*مازالت ملاحظاتنا قائمة بشأن تضمين الحسابات المدينة الاخرى نحو ١,٣٠٨مليون جنيه أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات بعضها مرفوع بشأنها قضايا متداولة والبعض الاخر صدر بشأنها احكام قضائية ولم يتم تنفيذها. **يتعين أتخاذ الاجراءات الواجبة لتنفيذ الاحكام القضائية لصالح الشركة ومتابعة القضايا المرفوعة وما يترتب على ذلك من آثار.**	مازالت هذه الموضوعات محل دعاوى قضائية متداولة بالنقض ويتم متابعتها بمعرفة القطاع القانونى وسيتم إجراء التسويات اللازمة فى ضوء الأحكام التى ستصدر .
*تضمن الحساب نحو ٩٧٩ ألف جنيه باسم / تأمينات لدي الغير تمثل قيمة مستحقات تأمينات طرف بعض الجهات الخارجية لم نواف بالشهادات المؤيدة لها في ٢٠٢١/٦/٣٠. **يتعين الحصول علي الشهادات المؤيدة لقيمة تلك التأمينات للتحقق من صحة تلك الأرصدة الظاهرة بالقوائم المالية في ٢٠٢١/٦/٣٠.**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
بلغت قيمة المخصصات في ٢٠٢١/٦/٣٠ مبلغ ١٥٦,٥٠٠ مليون جنيه ونري عدم كفايتها في ضوء الأغرض المكونه من أجلها وذلك وفقا لما يلي: *بلغ مخصص الضرائب المتنازع عليها مبلغ ٩ مليون جنيه في حين أن المطالبات الواردة من مصلحة الضرائب العقارية بالاسكندرية فقط بمبلغ ٤,٠٦٨ مليون جنيه لبعض مواقع الشركة تم الطعن عليها ولم يتم البت فيها كما أن أخر فحص ضريبي للشركة لضريبة الدخل وسداد الفروق الخاصة بها للعام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ وأخر فحص ضريبي لضريبة القيمة المضافة حتي ٢٠١٣/٦/٣٠، وآخر محاسبة ضريبة للمرتبات والدمغة حتي عام ٢٠٠٤. * بلغ مخصص المطالبات والمنازعات مبلغ ١٧,٥ مليون جنيه منها: * مبلغ ١٥ مليون جنيه لمواجهة الدعوتين رقمي ٤١١، ٢٢١٩ لسنة ٢٠٠٩ المندمجتان فى دعوى واحدة مقامة من شركة فينوس إنترناشيونال للمطالبة بتعويض بنحو ٤٤ مليون جنيه كتعويض لعدم وفاء الشركة بإلتزاماتها التعاقدية عن توريد قمح خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وبجلسة ٢٠١٦/٢/٢٤ صدر الحكم فى الإستئناف بإلغاء الحكم الخاص بالتعويض الإتفاقى على أن تقوم شركة الصوامع برد خطاب الضمان طرفها بالإضافة الى فوائد بنسبة ٤% وقد تم الطعن على الحكم من الشركة العامة للصوامع	يتم تكوين المخصصات فى ضوء الإمكانيات المتاحة ويتم تدعيمها كلما أمكن ذلك حيث تم تعزيز مخصص الضرائب فى العام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ بمبلغ مليون جنيه .

وشركة فينوس أمام محكمة النقض والقضاء الاداري بالدعوى ٧/٨ق أستئناف اقتصادية صدر تأييد الحكم السابق بجلسة ٢٠١٨/٧/١٤ كما أقامت الهيئة العامة للسلع التموينية طعن بالنقض برقم ٨٠٦٦٤ لسنة ٦٤ق إدارية عليا ولم تحدد لها جلسة بعد. *نحو ٢,٥ مليون جنيه وذلك لمواجهة الدعوى رقم ٢٩١٣ لسنة ٧٣ ق مجلس الدولة ودعوى رقم ٣٠٥٤ لسنة ٢٠١١ مدنى المقامة من الشركة ضد مصلحة الضرائب على المبيعات لبراءة ذمتها من فروق الفحص خلال الفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٩-٢٠١٢/٢٠١٣ والبالغ اجمالى تلك الفروق نحو ٢ مليون جنيه. *بلغ مخصص المطابقات مع الهيئة العامة للسلع التموينية مبلغ ١٣٠ مليون جنيه وهو لا يفي لمواجهة الغرض المكون من أجله وهو فروق المطابقات مع الهيئة والتي تبلغ قيمتها أكثر من ٨٠٠ مليون جنيه منها ٧٢٠ مليون جنيه عن تسويق القمح المحلى موسم ٢٠١٦. **نوصي بضرورة تدعيم المخصصات لمواجهة الاغراض المكونه لها بما يتناسب معها واتخاذ اللازم بهذا الشأن والافادة.**	
ظهر رصيد حساب الموردين فى ٢٠٢١/٦/٣٠ دائناً بنحو ١٢٨,٣٧٩ مليون جنيه ومديناً بنحو ٥٩٧,٩٣٤ مليون جنيه وقد تبين بشأنه ما يلى :- *بلغ صافى ما أمكن حصره من كميات العجز بالقمح المحلى موسم ٢٠١٦ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ كمية ٤١١٥٣٤,٤٥٨ طن قيمتها نحو ١٥١١,٨٥٠ مليون جنيه بنسبة ٢٩,٧ % من إجمالى الاقماح التى تم تسويقها بكمية ١٣٨٤١١٦,٠٩ طن (بعد تسوية كمية ٧٣٥٤٥,١٨ طن) وقد تم تحصيل نحو ٦٦٠,٣٧٩ مليون جنيه من قيمة تلك العجوزات حتى شهر أغسطس ٢٠٢٠ (عن العجز والكمية التي تم تسويتها) من صافي قيمة العجز البالغ نحو ١٧٥٩ مليون جنيه مضافة اليها الغرامات . **وقد تبين بشأنه ما يلى :-** *بلغ صافى قيمة العجز بعد استبعاد مستحقات الموردين والمبالغ المسددة منهم مضاف اليها أجور نقل ومخالفات خلط اقماح ودرجات نظافة ونواتج غربلة و ضرائب حتى سبتمبر ٢٠٢١ نحو ٦٢٨,٥٨٦ مليون جنيه وذلك طبقا للموقف المالي المقدم إلينا من الشركة في نوفمبر ٢٠٢١. *تطالب الهيئة العامة للسلع التموينية بالمديونية على الشركة لعدم توريد كميات الاقماح بنحو ٧٢٠ مليون جنيه (وذلك بعد سداد الشركة للهيئة نحو ٥٩٩ مليون جنيه طبقاً	جميع موضوعات مخالفات تسويق القمح المحلى موسم ٢٠١٦محل دعاوى قضائية ومازالت مستمرة وصدر قرار الجمعية العامة بجلستها فى ٢٠١٦/١٢/١٠ بعدم إخلاء مسئولية مجلس الإدارة لحين الإنتهاء من التحقيقات وسوف نوافيكم بنتيجة التحقيقات بعد الإنتهاء منها ويتم متابعة هذه الموضوعات بمعرفة القطاع القانونى بالشركة .

لمحضر المطابقة بين الهيئة العامة للسلع التموينية والشركة بتاريخ ٢٠١٨/٤/٣٠) لتحديد الموقف المالى لمحصول القمح المحلى موسم ٢٠١٦. **يتعين تحديد المسئولية بشأن عدم سلامة التصرفات التى شابت تعاقدات تسويق القمح المحلى موسم ٢٠١٦ ومتابعة الإجراءات القانونية وموافاتنا بما تسفر عنه تحقيقات نيابة الأموال العامة وما يترتب على ذلك من آثار .**	
<u>الموقف القانونى لعجوزات القمح المحلى:</u> *تم موافاتنا من القطاع القانونى بالشركة بالموقف من التحقيقات الجارية بنيابة الاموال العامة وجهاز الكسب غير المشروع والقضايا محل النزاع وقد تبين بشأنها ما يلى : *عدد سبعة قضايا قيمتها نحو ٢٢٤,٥٨٨ مليون جنيه صدر بشأنها احكام تراوحت بين عشرة الى خمسة وعشرون عام ورد قيمة العجز . *عدد ثلاث قضايا تبلغ قيمة المطالبات الخاصة بهم نحو ١٦١,٦ مليون جنيه قيمة قضايا ما زالت متداولة. *عدد ثلاث بلاغات تبلغ قيمة المطالبات الخاصة بهم نحو ١٢٠,٦٦٠ مليون جنيه ما زالت قيد تحقيقات النيابة. *عدد أربعة بلاغات قيمتها نحو ١١٦,٤٥٢ مليون جنيه مازالت منظورة أمام جهاز الكسب غير المشروع. **يتعين اخطار شركة التأمين عن القضايا التى صدر بشأنها احكام نهائية حتى يمكن الحصول على التعويض المستحق مع موالاة الدعاوي والتحقيقات التي لازالت متداولة لحين الحكم النهائي فيها .**	قامت الشركة بإتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ حقها فى الحصول على التعويض المناسب من شركة التأمين ويتم المتابعة بمعرفة ادارة التأمين والقطاع القانونى بالشركة .
*تضمن الحساب نحو ٣٠,٥٥٥ مليون جنيه رصيد دائن يخص مستحقات الموردين عن الاقماح المحلية وباقى عمولة التسويق لمواسم ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ منها نحو ١٢,٨ مليون جنيه رصيد باسم موردى أقماح (صومعة ارم السلامونى- صومعة العبور- الشماشرجى .) رغم تعامل هؤلاء الموردين مع الشركة فى تسويق القمح المحلى موسم ٢٠١٦ وأسفر عن وجود عجز ببعض مواقعهم. **يتعين إتخاذ اللازم حفاظاً على حقوق الشركة.**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة مع الإحاطة بأنه تم وقف صرف مستحقات المطاحن التى عليها عجوزات فى موسم القمح المحلى عام ٢٠١٦ وذلك لحين النتهاء من قضايا العجز .
*ظهرحساب الهيئة العامة للسلع التموينية (عجوزات) دائن بنحو ٣,٢٨٨ مليون جنيه بالإدارة العامة يمثل قيمة عجوزات تم خصمها من شركات النقل وتعليتها لحساب الهيئة المذكورة . **نوصى بضرورة إجراء المطابقات اللازمة عن الارصدة فى ٢٠٢٠/٦/٣٠ وحصر الفروق ودراستها واتخاذ اللازم بشأنها والافادة.**	يتم تسوية هذا المبلغ بعد الإنتهاء من المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن أعمال النقل .
*تضمن حساب الموردين مبلغ نحو ٤٨٧ ألف جنيه رصيد مدين باسم الشركة الوطنية للحاصلات الزراعية متوقف منذ	بالنسبة للرصيد مدين على الشركة الوطنية للحاصلات الزراعية صدر الحكم لصالح الشركة فى الدعوى رقم

عام ٢٠٠٨ حيث صدر الحكم فى الإستئناف رقم ١٤/٤٣٩ق فى ٢٠١٥/٣/٢بإلزام الشركة الوطنية بسداد مبلغ ٧٨٥٠٣٥ جنيه للشركة ورفض الإستئناف رقم ١٤/٤٤٦ق تجارى إستئناف شمال القاهرة المرفوع من الشركة الوطنية وحتى تاريخه لم يتم تحصيل مستحقات الشركة كما تضمن نحو ٣٩,٤٩٩ ألف جنيه قيمة المستحق لموردى الاذرة المحلية موسم ٢٠١١ ومازالت محل نزاع قضائى. **يتعين متابعة الإجراءات القانونية والعمل على تحصيل مستحقات الشركة وما يترتب على ذلك من آثار.**	١٤/٤٣٩ ق وجارى اتخاذ اجراءات تنفيذ الحكم أما بالنسبة لأرصدة موردى الأذرة فهى محل دعاوى قضائية وما زالت متداولة وسيتم تسويتها فى ضوء الأحكام التى ستصدر فى هذه القضايا ٠
*وجود كمية ١٦٢٥ طن من الاقماح المحلية متحفظ عليها من مباحث التموين منذ عام ٢٠١٥ حتى تاريخ إعداد القوائم المالية تخص موسم ٢٠١٥ وذلك بصومعة الفجر- شركة التيسير بلغت تكلفتها نحو ٥,٦٧٣ مليون جنيه فى حين بلغ رصيد المورد نحو ٥,٤٩٠ مليون جنيه ومقام بشأنها نزاع قضائي لم يحسم حتي تاريخه. **يتعين الاتصال بالجهات المعنية بالتصرف فى تلك الكمية لعدم صالحيتها للاستهلاك الأدمى وحصول الشركة على مستحقاتها.**	وبالنسبة لكمية ١٦٢٥ طن قمح محلى موسم ٢٠١٥ المتحفظ عليها من مباحث التموين بصومعة الفجر التابعة لشركة التيسير فإن الشركة قامت بحجز قيمة هذه الكمية لحين قيام الشركة المذكورة بإنهاء الموضوع فى النيابة العامة وإخطارنا بذلك مع الإحاطة بأن هذه الكمية غير موجودة فى مخازن الشركة وكانت مخزنة فى صومعة الفجر التابعة لشركة التيسير ولا يوجد مستحقات للشركة عن هذا الموضوع ٠
*لم يتم تسوية العجوزات الخاصة بالأقماح المحلية موسم ٢٠١٦ عن الكميات المسوقة ببعض المواقع والشون بقطاع الأسكندرية بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٥٦,٢٩٨ مليون جنيه رصيد مدين لموردي الأقماح المحلية وبيانها كالأتي: *نحو ٧٧,٥٩١ مليون جنيه لكمية ٢٦,١٨٦ الف طن فى الاقماح المحلية المسوقة بصومعة الاسد والمتمثل فى (الفرق بين الكميات المسوقة والبالغة نحو ٥١,٢٧٩ ألف طن والكميات المنصرفة والبالغة نحو ٢٥,٠٩٣ طن) بتاريخ ٢٠١٦/١١/٣٠ وذلك بمعرفة اللجنة المشكلة من النيابة العامة فى القضية الجزئى رقم ٢٠١٦/١٢٤٨٦ جنح أبو المطامير ضد المدعو محمد احمد جاد وما زالت قيد التحقيق. * نحو ٤٣,٩٠٧ مليون جنيه لكمية ١٨,٣١٢ ألف طن من الاقماح المحلية المسوقة بمجمع السلام بالإسكندرية والمتمثل فى (الفرق بين الكميات المسوقة والبالغة نحو ١٣٦,٧٦٢ ألف طن والكميات المنصرفة والبالغة نحو ١١٨,٤٥٠ طن) عن أخر محضر صرف برقم ١٢٨٩ بتاريخ ٢٠١٦/٩/٢٥ والخاص بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات طبقاً للجنة المشكلة بالقرار الوزارى رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٦ ومن خلال دفاتر العهدة المخزنيه التابع للشركة العامة للصوامع والتخزين قضية رقم ٦٦٣ لسنة ٢٠١٧ كلى غرب ضد المدعو/ عماد	جميع موضوعات مخالفات تسويق القمح المحلى موسم ٢٠١٦محل دعاوى قضائية ومازالت مستمرة وصدر قرار الجمعية العامة بجلستها فى ٢٠١٦/١٢/١٠ بعدم إخلاء مسئولية مجلس الإدارة لحين الإنتهاء من التحقيقات وسوف نوافيكم بنتيجة التحقيقات بعد الإنتهاء منها ويتم متابعة هذه الموضوعات بمعرفة القطاع القانونى بالشركة ٠

محمود على الغمرى، السيد محمد السيد احمد وقد صدر حكم غيابى بتاريخ ٢٠١٨/٤/١ بالسجن عشرة سنوات وتغريمهما مبلغ وقدره ٦٦٨٢٤٨٥٩,٦ جنيها. *نحو ٣٤,٨ مليون جنيه لكمية ١١,٥٥٨ ألف طن فى الاقماح المحلية المسوقة بنكر شونة الناصرية بمطاحن شمال القاهرة والمتمثل فى (الفرق بين الكميات المسوقة والبالغة كمية ٣٠,٠٠٩ ألف طن)والكميات المنصرفة والبالغة كمية ١٨,٤٥١ طن وذلك بمعرفة اللجنة المشكلة من النيابة العامة فى القضية الجزئى رقم ٢٠١٦/١٤٠٦٠ ضد المدعو عوض رياض ابو عزب وما زالت قيد التحقيق. ويتصل بذلك تضمن حساب الموردين نحو ٦,٠٩٣ مليون جنيه رصيد دائن متوقف مرحل خاص بالاقماح المحلية لعام ٢٠١٦. **يتعين متابعة الاجراءات القانونية وموافاتنا بما تسفر عنه التحقيقات والإحكام الصادرة فى هذا الشأن لتحديد المسئولية بشأن عدم سلامة التصرفات التى شابت تعاقدات تسويق القمح موسم ٢٠١٦**	
تضمن الحساب بقطاع الاسكندرية رصيد دائن بمبلغ نحو ٣٧,٦٩٨ مليون جنيه قيمة الأرصدة المستحقة لموردي الأقماح المحلية لموسم ٢٠٢١/٢٠٢٠ عن توريدات الأقماح التي لم يتم سدادها رغم تمويل هيئة السلع التموينية لقيمة تلك الأقماح وفقا للضوابط المنظمة لتداول الأقماح المحلية الصادرة من وزارة التموين. **يتعين سرعة سداد تلك المبالغ لموردي الأقماح المحلية.**	تم سداد كامل مستحقات موردين القمح المحلى موسم ٢٠٢١ فور ورودها من هيئة السلع التموينية فى شهر ٨ ، ٩/ ٢٠٢١ .
*لم يتم إجراء المطابقات مع موردى النقل (مطاحن - نقل برى - خاصة - جمعيات) عن أرصدتهم للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ البالغة نحو ٥١,٢١٠ مليون جنيه (رصيد دائن) ونحو ٣٨٠ ألف جنيه (رصيد مدين). ومما هو جدير بالذكر عدم أثبات الشركة (قطاع الأسكندرية) لبعض فواتير النقل والتي تقدر قيمتها بنحو ٣,٢٥٦ مليون جنيه مما أظهر حساب الهيئة العامة للسلع التموينية –نولون نقل- (بحسابات العملاء) دائن بمبلغ ٨٨٥ ألف جنيه في حين صحته مدين بنحو ٢,١١٥ مليون جنيه نتيجة عدم أثبات فواتير النقل ضمن إيرادات النشاط. **يتعين اجراء المطابقات اللازمة واجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ما سبق ايضاحه لما له من تأثير بنتائج الأعمال.**	تم إجراء المطابقات مع الهيئة العامة للسلع التموينية مع موردى النقل عن أرصدتهم للعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ وسيتم إجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك .
*لم تتضمن المصروفات المستحقة للشركة أية مبالغ خاصة بمكافأة العاملين (أجر ثلاثة أشهر من الأجر الأساسي) ونصيب الشركة في التأمينات عنها وذلك عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ وطبقاً لما درجت عليه بالأعوام السابقة والتي	فى ضوء تحمل العاملين بالشركة العامة للصوامع والتخزين مسئولياتهم اتجاه الشركة ولإدراكهم بأنه فى حالة تحميل المركز المالى لعام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بمكافأة العاملين (أجر ثلاثة أشهر من الأجر الأساسي) طبقاً لما درجت عليه الشركة بالأعوام السابقة

بلغت نحو ٨,٦ مليون جنيه العام المالي السابق وعليه فلم ينمو إلي علمنا كيفية معالجة الشركة لذلك المصروف حال أعتماد وصرف تلك المكافأة وتأثيرها علي القوائم المالية ونتائج أعمال الشركة عن السنة المالية محل هذا التقرير. **يجب اتخاذ الإجراء المناسب في هذا الشأن بما يتفق مع ما جاء بمعايير المحاسبة المصرية حال اتخاذ القرار لما له من أثر مالي واضح.**	ستنخفض أرباح الشركة مقارنة بالعام السابق مما سيؤثر على حساب التوزيع لذلك لم يتم تحميل قائمة الدخل بمكافأة التميز عن العام المالى ٢٠٢٠/٢٠٢١ .
تضمنت الحسابات الدائنة الأخرى نحو ٣١,٧٩٩ مليون جنيه تحت مسمى " كسب الوقت ، مقابل مكافأة " تبين بشأنها ما يلى: *إستمرار الشركة فى إثبات عوائد كسب الوقت بحساب الأرصدة الدائنة الأخرى بدلاً من الإيرادات بالمخالفة لكل من معايير المحاسبة والمراجعة المصرية ، والمادتين رقما ١، ٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٩ لسنة ١٩٦٢ الخاص بعوائد كسب الوقت بأن تمنح عوائد كسب الوقت لمتعهد التفريغ (إيرادات للشركة). *بلغ ما تم صرفه خلال العام " كسب الوقت " نحو ٤٣,٢٣٠ مليون جنيه من أموال الشركة للعاملين عن كسب الوقت فى صورة مكافأة ميزانية والمناسبات ومكافأة معاش، والمساهمة فى التأمين التكميلى. **يتعين قيد عوائد كسب الوقت المحققة كإيرادات والمنصرف منها كمصروفات مع ضرورة إجراء المطابقات مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن كسب الوقت للتحقق من صحة الأرصدة إحكاماً للرقابة.**	يتم ذلك بناء على ما جرى العمل به منذ صدور القرار الجمهورى رقم ٢٢٥٩ لسنة ١٩٦٢ واستنادا إلى قرار الجمعية العامة للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٧ بالموافقة على استمرار إدراج عوائد كسب الوقت بحساب الأرصدة الدائنة الأخرى طبقا لقرارها السابق الصادر بجلستها بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٧ وكذا الجمعية العامة بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٣٠ المنعقدة للنظر فى اعتماد القوائم المالية للشركة فى ٢٠١٢/٦/٣٠ وكذا الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/١١/٧ و يتم الصرف من حساب كسب الوقت طبقا لمطالب العاملين فى المناسبات والأعياد والمساهمة فى مكافأة نهاية الخدمة وفى صندوق التأمين التكميلى للعاملين وجمعية الخدمات الاجتماعية .
*تضمنت أرصدة الحسابات الدائنة الأخرى في ٢٠٢١/٦/٣٠ بعض الأرصدة المتوقفة تبين بشأنها ما يلي: *نحو ١٠,٦٥١ مليون جنيه رصيد دائن معظمه مرحل منذ عدة سنوات باسم هيئة ميناء دمياط يمثل قيمة رسم تمييز علي أرض صومعة دمياط والذي توقفت الشركة عن سداده منذ عام ٢٠٠٣ بخلاف نحو ٨٣٩ ألف جنيه تمثل قيمة رصيد لم يتم سداده عن العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ ، كما لم نواف بالمستندات الخاصة بترك الخصومة من جانب الهيئة حتي يمكن الوقوف علي صحة تلك الأرصدة . *نحو ١,٠٣٧ مليون جنيه يمثل رسم جعالة – فروق خدمات تخزينية، مسددات تفريغ بالزيادة – بقطاع الأسكندرية. **يتعين إجراء المطابقة والحصول على مخالصة من هيئة الميناء فى ضوء الموقف القانوني حتى يمكن تسوية الاحكام التى حصلت عليها الشركة ببراءة الذمة وما يترتب على ذلك من آثار.**	صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية فرض رسم التميز وتم إعادة الدعوى الأصلية للتداول مرة أخرى نظراً لإيقافها لحين الفصل فى الشق الدستورى حيث صدر الحكم فى الدعاوى القضائية رقم ٥٨٧ لسنه ٢٠٠٦ كفر سعد المقامة من هيئة ميناء دمياط برفض الدعوى وإلزام الهيئة المدعية بالمصاريف.وقامت هيئة ميناء دمياط بالإستئناف على الحكم بالإستئناف رقم ٨٠٧ لسنة ٤٦ ق وسيتم تسوية هذا المبلغ بعد صدور الحكم فى الدعوى الأصلية وقررت المحكمة فى جلسة ٢٠١٦/٣/٢٣ بوقف الدعوى لحين الفصل فى الدعوى رقم ١٦٩٩٠ لسنة ٧٩ ق عن نفس الموضوع منظورة أمام محكمة النقض حيث صدر الحكم بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٤ لصالح الشركة وسيتم تسوية هذا المبلغ بعد صدور الحكم فى الدعاوى الخاصة بهذا الموضوع .
*نحو ١,٦٦٣ مليون جنيه ١٠% " بإسم خدمات اجتماعية " مرحل منذ عدة سنوات يتمثل فى المتبقى من أرصدة حساب	صدر قرار الجمعية العامة العادية للشركة بجلستها بتاريخ ٢٠١٥/١١/٧ بالموافقة على إستخدام مبلغ ١٦٦٢٤٩٤,٦٩ جنيه

توزيع الفائض فى ظل تبعية الشركة لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ والذى لم يتم التصرف فيه . **يتعين الدراسة وإتخاذ اللازم في ضوء احكام القانون المشار اليه والافادة.**	المدرج في الميزانية تحت مسمى خدمات إجتماعية المجنب قبل صدور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ في خدمات لصالح العاملين وبناءاً على تم شراء عدد ٢ سيارة مينى باص من شركة صناعة وسائل النقل لتوريد السيارات وصدر الأمر الإداري رقم ٢١٣ بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٧ بتشكيل لجنة للتعاقد على عدد ٢ شقة كمصايف للعاملين ٠
*نحو ٥٥٣ ألف جنيه قيمة إيجار مخزن الشفاطات حتى يونية ٢٠١٦ لصالح هيئة السلع التموينية داخل الدائرة الجمركية بجوار باب ٤٦ والذي تم هدمه ونزع ملكية المساحة الخاصة به من قبل هيئة ميناء الأسكندرية. **يتعين اجراء التسوية مع هيئة السلع التموينية عن الرصيد الدائن وما يترتب على ذلك من آثار.**	جارى التنسيق مع الهيئة العامة للسلع التموينية لإجراء التسوية اللازمة وسيتم موافاتكم بها فور الإنتهاء منها ٠
*تضمن الحساب نحو ٣٥ مليون جنيه باسم / تأمينات مقدمة من الغير يرجع تاريخ بعضها لعام ١٩٩٩ متضمنا مبلغ نحو ٥,٦٧٨ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره قيمة تأمين مسحوبات المطاحن لمدة ثلاثة أيام طبقا للتوجيه الوزاري المعتمد من وزارة التموين رقم (٤) لسنة ٢٠١٣ بتاريخ ٢٠١٣/٢/٥ ولم يتم توريدها للهيئة العامة للسلع التموينية في حينه والمدرجة ضمن حسابات البنوك وتحصل الشركة علي عائد منه ضمن الفوائد الدائنة. **يتعين بحث ودراسة تلك الارصدة واجراء التسوية فى ضوء ذلك إعمالاً لأحكام المادة رقم (١٤٧) من قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ ولنظام التقادم و توريد القيمة لحساب هيئة السلع التموينية.**	يتمثل معظم هذا المبلغ فى مبلغ وقدره ١٤,٥٨١ مليون جنيه قيمة خطاب الضمان الخاص بشركة فينوس والذى تم تسييله وهو محل نزاع قضائى بين الشركة وشركة فينوس وبالنسبة لباقى الأرصدة الواردة بالملاحظة سيتم الدراسة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه الدراسة
*تضمن الحساب مبلغ نحو ٣,٧٢٢ مليون جنيه قيمة المساهمة التكافلية في منظومة التأمين الصحي الشامل عن العام المالى الحالي و السابق وتجدر الاشارة الي عدم قيام الشركة بسداد قيمة تلك المساهمة عن العام السابق . **نوصي بضرورة سداد مستحقات الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل أولا بأول طبقا لأحكام القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس الوزارة رقم (٩٠٩) لسنة ٢٠١٨ وكذا الكتاب الدوري رقم (٤١) لسنة ٢٠١٨ الصادر من السيد رئيس مصلحة الضرائب المصرية.**	سيتم مراعاة ما ورد بالملاحظة ٠
*تم تضمين حساب الأرصدة الدائنه الأخرى مبلغ نحو ٢,٣ مليون جنيه تحت مسمى أرصدة معلاة للعاملين والذى يمثل قيمة الرسوم المحصلة والمستحقة على المستأجر مارين لوجستيك لهيئة الميناء علما بأن المستاجر قد أنهى العلاقة الأيجارية مع الشركة وقيامة بسداد نحو مليون جنيه خلال العام المالى الحالى وحيث أن الشركة هى الضامن لتلك المستحقات أمام هيئة الميناء الأمر الذى قد يعرض	سيتم الدراسة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة

الشركة لغرامات كبيرة نتيجة لعدم السداد . **يتعين دراسة ما سبق مع العمل على سرعة سداد المبلغ المذكور منعا لتوقيع عقوبات أو غرامات على الشركه تطبيقا لأحكام القانون.**	
*نحو ٦٦٠ ألف جنيه قيمة أرصدة مرحلة يرجع بعضها لعام ٢٠١٩/٢٠١٨ تحت حساب مبالغ معلاة وبيانها كالأتي:- *نحو ١٦٥٨٤٠ جنيه تمثل قيمة بواقي تركيبات قطع غيار شفاطات النيرو الدخيلة والتي تم تمويلها ضمن المنحة الاماراتية ملك الهيئة العامة للسلع التموينية. *نحو ٤٩٣٨٢٦ جنيه تخص مطحني اليسر والوفاء ويرجع بعضها لعام ٢٠١٩/٢٠١٨ وهما عبارة عن (نحو ٣٧٤٦٧١ جنيه ، نحو ١١٩١٤٥ جنيه) علي التوالي. **يتعين بحث ودراسة تلك الأرصدة مع أسباب عدم تسويتها وموافاتنا بذلك.**	سيتم الدراسة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة
*نحو ٢٨٥٧٦٧,٩٧ جنيه تحت مسمي الايجارات يرجع بعضها لأكثر من أربعة سنوات تمثل قيمة مستحقات إيجارية تم تعليتها ضمن الحساب ولم يتم سدادها حتي تاريخ الفحص (يونيه ٢٠٢١) دون معرفة أسباب توقف الشركة عن سداد تلك الايجارات. **يتعين سداد تلك المستحقات مع تسويتها بالحسابات المختصة ومايترتب علي ذلك من آثار.**	سيتم الدراسة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة
*تضمن الحساب نحو ١٢٦,٧٠٢ ألف جنيه باسم / أمانات تمثل قيمة مستحقات لبعض العاملين منذ عدة سنوات سابقة ولم نواف بقيمة الأرصدة التي انتفي الغرض منها وسقط حق أصحابها بالتقادم . **يتعين بحث ودراسة تلك المبلغ وإتخاذ اللازم في ضوء القانون رقم ٩١ لسنة .**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وسوف يتم إتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
*تضمن الحساب نحو ٣٠٣ ألف جنيه تمثل قيمة المبالغ المعلاه المستقطعة من العاملين من ٢٠٢٠/٧/١ حتي ٢٠٢١/٦/٣٠ متضمنا رصيد أول المدة والبالغ نحو ٢٥٧ ألف جنيه (صندوق الزمالة، نقابة التجاريين، نقابة الزراعيين، نقابة التطبيقين، نقابة التطبيقين (دمغات)، نقابة المهندسين (دمغات) ، نقابة العاملين بالصناعات الغذائية) ولم يتم تسويتها وسدادها حتي تاريخه. **يتعين إتخاذ اللازم بشأن تلك المبالغ منعا من التعرض لغرامات التأخير.**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
*نحو ١,٠٨٨ مليون جنيه تمثل قيمة العديد من الشيكات التي لم يتم صرفها من البنك ويرجع بعضها لأعوام سابقة.	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .

يتعين قيد هذه المبالغ بالحسابات الشخصية المختصة.	
- بلغ رصيد مصلحة الضرائب (ضريبة دخلية) نحو ٣١,٣٧١ مليون جنيه بحساب الأرصدة الدائنة للمصالح والهيئات في حين أن الضريبة الدخلية بقائمة الدخل مبلغ نحو ٢٦,٤٣٣مليون جنيه بفارق قدره نحو ٤,٩٣٩ مليون جنيه دون تحديد سبب هذا الفرق رغم قيام الشركة بسداد الضريبة سنوياً من واقع الأقرار. **نوصي بموافاتنا بطبيعة الرصيد المذكور والذى يمثل مستحقات غير مسددة للمصلحة قد تتحمل الشركة عنها غرامة عدم السداد فى المواعيد القانونية.**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وسوف يتم إتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
- لم تتضمن مصروفات الفترة (ضرائب عقارية) مبلغ نحو ٥٨٠ ألف جنيه قيمة الضريبة العقارية المستحقة لشونة السواح عن العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١. **يتعين اجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.**	لم ترد إلى الشركة المطالبة الخاصة بالضرائب العقارية وسيتم اتخاذ اللازم فور ورودها إلى الشركة .
- تضمنت الايرادات نحو ٨,٠٩٦ مليون جنيه إيرادات تفريغ الاقماح عن كمية ٣٦٨,٣٧٤ ألف طن بدون فواتير فى ٢٠٢١/٦/٣٠ لبواخر كل من الأسكندرية ودمياط لعدم الانتهاء من تفريغ كامل المشحون قبل ٢٠٢١/٦/٣٠ وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبي المصري الخاص بتحقق الايراد رقم(٤٨). **يتعين تخفيض الايراد بتلك القيمة.**	يتم إثبات إيرادات الشفط والتفريغ والتخزين طبقاً للمتبع فى السنوات السابقة وإستناداً إلى معيار المحاسبة المصرى رقم (١١) الخاص بالإيراد .
- بلغت الايرادات المتنوعة خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ نحو ٩٩٦ ألف جنيه وقد تتضمنت نحو ٢٩٨ الف جنيه تحت مسمى حساسية موازين تمثل نسبة ٠,٠٠٣% من الاقماح الواردة (عجز مسموح به) مقابل تحميل حساب الهيئة العامة للسلع التموينية بذات القيمة حيث لا يتم خصم تلك النسبة الإ عند حدوث عجز فعلى الإ أن الشركة تقوم بحسابها بصفة دورية كما ان مطابقات الشركة مع هيئة السلع التموينية على كميات عجز الطريق المحقق فى وسائل نقل الاقماح المستوردة لم يتضمن اى موافقه من الهيئه على استحقاق الشركه لتلك الفروق مما قد يعرض الشركه لتحمل غرامات بقيمه تلك المبالغ اذا ما طالبت الهيئه بها. **نوصي بتخفيض حساب الايرادات المتنوعة بالقيمة وتعليتها لحساب الهيئة العامة للسلع التموينية ومراعاة أثار ذلك علي الحسابات المختصة.**	يتم حساب حساسية الموازين وفقا لأسس الحساب التى يتم إجراء المطابقة عليها عن العجوزات خلال الاعوام السابقة بين كل من هيئة السلع التموينية والشركة .
- درجت الشركة علي اثبات صافي الايراد المحقق عن تسويق القمح المحلي (عمولة التسويق) بعد خصم ما تحمله القطاع من تكلفة دون إثبات كامل الايراد وكامل المصروفات بقائمة الدخل.كما لم يتم تحميل حساب المصروفات بنحو ٨١ ألف جنيه قيمة مصاريف وزن القبانية (واحد جنيه عن كل طن).	تم إثبات عمولة تسويق القمح المحلى موسم ٢٠٢١ طبقاً للمتبع فى السنوات السابقة وتم إجراء التصويب اللازم بشأن عدم احتساب ضريبة القيمة المضاف تعديلات ٢٠٢١/٦/٣٠ وسيتم اتخاذ اللازم بشأن مصاريف وزن القبانية فى ضوء ما سيتم خصمه بمعرفة هيئة السلع التموينية والعقود الخاصة بموردى القمح المحلى .

نوصي بضرورة اجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك علي الحسابات المختصة.	
- تم إعداد خطة للإخلاء الطارئ للمقرات التي تشغلها الشركة بميدان رمسيس – محافظة القاهرة تمهيداً لتسليمها الي الجهات المختصة لتنفيذ أعمال تطوير وتجميل منطقة ميدان رمسيس بوسط القاهرة وذلك بناء على مكاتبات عدة واردة لها من عدة جهات هذا وتجدر الاشارة الي أن المساحة التي تمتلكها الشركة ضمن المنطقة المشار اليها تبلغ نحو ١٢ ألف متر مربع تقريبا. وقد تم التصرف بالبيع بالمظاريف المغلقة للوطات خردة وكهنة بمبني السبتية والمخازن الملحقة طبقا لموافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة في ٢٠٢٠/١١/١١. ومما هو جدير بالذكر وفي ظل القوانين والتعليمات الصادرة بشأن إخلاء الشقق الإدارية وما تم تسليمه فعلياً لبعض المواقع والمتوقع تسليمه خلال الفترة القادمة فأنه يجب علي إدارة الشركة دراسة الوضع الحالي ووضع الحلول البديلة لذلك. **نوصي بمتابعة الاجراءات اللازمة في هذا الشأن مع ضرورة الوقوف على إجراءات الحصول على التعويضات المقررة وما سيتم اتخاذه بشأنها ومتابعتها أولا بأول لحين الحصول على كافة مستحقات الشركة.**	ورد إلى الشركة من وزارة التموين والتجارة الداخلية كتاب السيد اللواء اركان حرب مستشار رئاسة الجمهورية يطلب فيه إخلاء مبنى السبتية لدخوله فى نطاق تطوير ميدان رمسيس ومحطة مصر وقد قامت الشركة بالتصرف بالبيع للخردة والمخلفات الموجودة فى مبنى السبتية والمخازن الملحقة وتم إخلاء جزئى للمنطقة ويتم الأن التنسيق مع وزارة التموين لإخلاء المكان نهائيا بما يحفظ حق الشركة فى الحصول على التعويض المناسب عن هذا المكان .
- لم تقم الشركة بالحصول على التعويض المستحق عن العجوزات الخاصة بالإقماح المحلية موسم ٢٠١٦ حتى تاريخ الفحص اغسطس ٢٠٢٠ والمؤمن عليها لدى شركة رويال استحقاق ٢٠١٧/٥/١٦ وجدير بالذكر قيام الشركة بسداد مبلغ ٧٦٢٦٧٧ جنيه قيمة أقساط التأمين عن كمية ١٣٨٤١١٦ طن قمح محلى السابق خصمها من حساب موردي الاقماح المحلية فى حينه . **يتعين إتخاذ الإجراءات القانونية لحفظ حق الشركة فى التعويض المستحق عن العجز وما يترتب على ذلك من آثار.**	قامت الشركة بإتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ حقها فى الحصول على التعويض المناسب من شركة التأمين ويتم المتابعة بمعرفة ادارة التأمين والقطاع القانونى بالشركة .
- لم يتم مراعاة توزيع التكاليف الغير مباشرة والمباشرة عند إعداد قوائم التكاليف لعدم وجود أسس وقواعد لتوزيعها علي الأنشطة المختلفة حيث لم يتم توزيع التكاليف الخاصة بمركز تكلفة (إدارية ، تسويقية) الامر الذي لا يظهر نتائج الأنشطة علي حقيقتها. **يتعين أعداد أسس وقواعد لتوزيع التكاليف غير المباشرة علي الأنشطة المختلفة حتي تظهر نتائجها علي حقيقتها.**	سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً .
- أسفرت نتائج الانشطة عن العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ عن تحقيق خسائر بلغت نحو ٧١,٠٢٨ مليون جنيه وبيانها كما يلي:- *نحو ٦٩,٦١٩ مليون جنيه خسائر نشاط الصوامع. *نحو ١,٤٠٩ مليون جنيه خسائر نشاط التفريغ والشفاطات. **نوصي بضرورة دراسة أسباب تحقيق تلك الأنشطة المذكورة**	ترجع خسائر نشاط التفريغ والتخزين فى الصوامع إلى إرتفاع التكاليف والمصروفات نتيجة الزيادات الحتمية فى بند الأجور وإرتفاع أسعار الوقود وقطع الغيار وعدم تناسب فئات التعامل مع هيئة السلع التموينية مع تكاليف تشغيل الصوامع رغم الزيادة التى تمت عليها اعتباراً من ٢٠٢٠/٧/١م وتسعى الشركة إلى ضغط المصروفات وجذب عملاء قطاع خاص

لخسائر والعمل علي معالجتها حتي يتسني تغطيه كافة مصروفاتها ومن ثم تحقيق فائض.	لتعظيم إيرادات النشاط .
- لم يتم مراعاة تطبيق ما تقضى به معايير المحاسبة المصرية معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) بشأن نصيب السهم المخفض من الأرباح بقائمة الدخل والإيضاحات المتممة للقوائم المالية .	سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً .
أهم الملاحظات الخاصة بالبيئة : -عدم وجود نظام للتكاليف البيئية ، حيث تبين عدم حصر التكاليف المرتبطة بالنشاط البيئى وتبويبها من حيث تكاليف رأسمالية وجارية وكذا تكاليف مباشرة أو غير مباشرة .	سيتم دراسة امكانية عمل نظام تكاليف للبيئة .
- عدم توصيل شبكة الصرف الصحى لصوامع ميناء الإسكندرية بالشبكة العمومية والمقدر لها تكلفة نحو ٦٠٠ ألف جنيه ، كما لم يتم ربط شبكة الصرف الصحي لمجمع السلام بالعامرية بشبكة الصرف العمومية بأم زغيو المقدر تكلفتها بنحو ٢,٥ مليون جنيه ويتم التعامل مع المخلفات حالياً عن طريق خزانات يتم كسحها دورياً وكذا تصريف مخلفات صومعة سفاجا من خلال بيارات يتم تنظيفها على فترات وغير متصلة بشبكة الصرف الصحى .	جارى المتابعة مع هيئة ميناء الإسكندرية للانتهاء من عملية الربط والتوصيل حيث لم تقم هيئة الميناء باستلام محطة المعالجة من المقاول المنفذ للعملية حتى تاريخه ، أما بخصوص عدم ربط شبكة الصرف الصحى بمجمع السلام فلم تنتهى المحافظة من هذا المشروع ولا يوجد بالمنطقة شبكة صرف صحى وبالنسبة لتصريف مخلفات صومعة سفاجا يتم تصريف مخلفات الصومعة من خلال بيارات نظراً لعدم وجود شبكة صرف صحى عمومية فى المنطقة الموجود بها .
- عدم التزام بعض العاملين بصوامع الشركة بارتداء مهمات الوقاية المدنية (مثل أحذية سفتي ، خوذة رأس ، جوانتى محبب ، كمامه بفلتر ، ....) للوقاية من أخطار العمل وكذا أدوات الوقاية من جائحة فيروس كورونا المستجد.	يتم التنبيه على العاملين بصفة مستمرة بضرورة الإلتزام بإرتداء مهمات الوقاية المدنية حفاظاً علي سلامتهم أثناء العمل .
- ما زال لم يتم الانتهاء من تنفيذ مشروع تغيير نظام سحب وتجميع الأتربة بالصومعة القديمة بالإسكندرية بتكلفة نحو ٢,٥ مليون جنيه حيث تم إستلامها إبتدائياً فى أغسطس ٢٠١٠ ولم يتم إستلامها نهائياً لوجود بعض الملاحظات .	نظرا لتطوير الصومعة وتركيب معدات من نواقل وروافع بقدره ٣٠٠ طن/ساعة بدلاً من ١٦٠طن/ساعة ويتطلب الأمر إجراء بعض التعديلات فى نقاط ومسيرات السحب ومواقع تركيب الفلاتر لتتناسب مع المعدات الجديدة وجارى تنفيذ هذه التعديلات من خلال شركة رؤية الهندسية .
- مازال ضعف نظم سحب وتجميع الأتربة بصومعة دمياط حيث أن جميع فلاتر الصومعة البالغ عددها ٢٢ فلتر تقوم بسحب الأتربة وشفطها من جميع النقاط وإعادة ضخها مرة أخرى مع مسار الأقماح لعدم وجود نظام تجميع الأتربة بخلية مستقلة أسوة بباقى الأنظمة المتواجدة بصوامع الشركة .	جارى دراسة تصميم نظام سحب وتجميع الاتربة من خطوط وخلايا الصرف بالصومعة وربطها بنظام سحب الاتربة بالصومعة المعدنية الجديدة.
- مازال لم يتم الانتهاء من تطوير شبكة الصرف الصحى بشونة ومخازن السواح بتكلفة نحو ٣٥٠ ألف جنيه وذلك لمعالجة مشكلة الطفح لعدم استيعاب شبكة الصرف للأنشطة والمستأجرين للمخازن بالشون .	تم طرح مناقصة عامة لتطوير شونة السواح وتشمل تطوير شبكة الصرف الصحى بشونة ومخازن السواح وذلك لمعالجة مشكلة الطفح بالشونة وجارى عمل لجان البت والدراسة الفنية .
- عدم وجود مخزن مخلفات خطرة لتخزين فوارغ الزيوت المعدنية والزيوت المرتجع وعبوات المواد الكيميائية المستخدمة في التبخير بكل من صومعتي دمياط واسكندريه وميناء الدخيلة .	سيتم إجراء المعاينة الفنية وإتخاذ مايلزم فى ضوء المعاينة .
- عدم وجود شبكة لإنذار الحريق والاطفاء بمحطة الوقود والزيوت بقطاع النقل بمجمع السلام بقطاع اسكندريه كما تبين لنا عدم تدوين اى بيانات لمتابعة طفايات الحريق، وعدم تغطية	جارى إعداد كراسة الشروط والمواصفات بمعرفة مكتب استشارى تمهيداً لطرح مناقصة لتنفيذ شبكة لإنذار الحريق والاطفاء بمجمع السلام بقطاع اسكندريه وتشمل محطة الوقود

تنكات السولار بمظلة لحمايتها من شدة الحرارة عليها. - عدم وجود مخزن لتخزين الاتربة العضوية والكنسات وتكدسها بصومعة الاسكندرية ودمياط بكميات كبيرة الأمر الذي يؤدي إلي آثار بيئية على الصومعة والعاملين بها وخصوصاً الاحتراق الذاتى للأتربة كما يؤدي إلي توقيع عقوبات علي الشركة وغرامات من هيئات الموانى المختلفة . - عدم وجود ستائر معدنية أسفل صوامع التحميل مما يؤدي الي تطاير الغبار والاتربة عند القيام بتحميل سيارات النقل الثقيل للقمح الصب وكذا عدم وجود ستائر معدنية أثناء صب القمح في عربة السكة الحديد والنقل النهري . **نوصي ببحث ما تقدم واتخاذ اللازم بشأنها حفاظا علي البيئة وأعمالا لأحكام قانون البيئة رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ المعدل بقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩.**	والزيوت بقطاع النقل والمخازن الجمركية . يتم تجميع الاتربة العضوية والكنسات وبيعها اول بأول لمنع حدوث اى اخطار او توقيع عقوبات علي الشركة. سيتم إجراء المعاينة الفنية وإتخاذ مايلزم فى ضوء المعاينة .
- عدم كفاءة نظم سحب (شفط) وتجميع الأتربة حيث تبين تطاير الأتربة أثناء عمل الصومعه والشفاطات . **نوصي بضرورة الكشف علي تلك النظم وبحث أوجه الخلل بها ومعالجتها حتي يتسني له القيام بوظائفها علي النحو المطلوب.**	جارى تلافى الملاحظة وإجراء الصيانة الدورية لانظمة الفلاتر وسحب وتجميع الأتربة بكافة الصوامع .
- عدم الانتهاء من تنفيذ شبكة الانذار ومكافحة الحريق وتنفيذ كافة متطلبات ادارة الحماية المدنية بمديرية الأمن ببورسعيد الأمر الذي قد يعطل أو يوقف التراخيص الممنوحة للشركة لمزاولة نشاطها بالمحافظة . **نوصي بالعمل علي نهو تلك الملاحظات واستيفاء كافة طلبات الحماية المدنية حتي يتسني تجديد التراخيص الممنوحة في توقيتاتها المحددة .**	تم استيفاء جميع اشتراطات الحماية المدنية واستلام الأعمال من المقاول فى شهر اكتوبر ٢٠٢١ ولم يتوقف العمل بالمخازن أثناء تنفيذ المشروع.

والله ولى التوفيق

الرئيس التنفيذى

(مهندس / كمال عبد الحميد هاشم)